النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⵉⵜ ⴰⵜⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵢ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 675 | من 5 الى 11 نونبر 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب



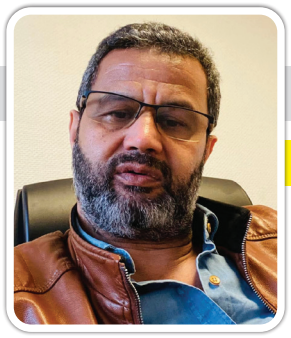


■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

الاحتجاجات في أوربا، أزمة عابرة أم أزمة منظومة؟



07 08 09



حميد ابا حنيني:

ضيف العدد

إن تزايد الاحتجاجات ورخمها بفرنسا واتساعها في أوروبا قد يفرضان بديلا اقتصاديًا وسياسيًا للدفاع عن دولة الرفاه الاجتماعي، من خلال الزيادة في الاستثمار في التعليم والجامعات، والدفاع عن الحق في الشغل والسكن، والمطالبة بتوزيع أكثر عدالة للثروة والأعباء الضريبية.

15

فجوة الأجور بين النساء والرجال بالمغرب: أرقام رسمية تكشف استمرار التمييز الاقتصادي والاجتماعي ضد النساء

13

بؤس «النقد المزدوج»: من نقد الرأسمالية إلى تفكيك التنظيم الثوري

06

كلمة العدد:

من أجل التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي

اجتمعت اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي في دورتها العادية الثانية يوم الأحد الأول من شهر نونبر الجاري. وفي سياق هذا الاجتماع الهام الذي أطره شعار:» التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة والجبهة الشعبية، رافعة أساسية للتغيير الوطني الديمقراطي الشعبي» تداولت اللجنة المركزية في قضايا مختلفة وخلصت بعد تحاليل معمقة الى اعتماد ما يلزم من المقررات والبرامج والخطوات التي تستجيب لطبيعة الفترة ومتطلباتها. فكيف نفهم هذا الشعار المؤطر للجنة المركزية؟

إذا ما انطلقنا من ضرورات التغيير وطبيعته، نتساءل عن الأوضاع والأزمة الراهنة التي وجب تغييرها تغييرا وطنيا ديمقراطيا وشعبيا. إنها أوضاع مأزومة سابقة عن تنصيب الحكومة الحالية الناتجة عن انتخابات شارك فيها أقل من 20 في المائة من المغاربة، أزمة متوارثة عن الحكومات المتعاقبة جميعها على محاولة تدبير أزمة بنيوية تعمقها التبعية ويضمن استدامتها الاستبداد المخزني لصالح الكتلة الطبقية السائدة على حساب المصالح الحيوية لمجموع فئات الطبقات الشعبية. ذلك أن المرحلة تطلبت اليوم من المخزن فبركة للواجهة حكومة تحالف مخزني هجين يجمع حزب لبام مع أحزاب الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي، التقدم والاشتراكية التي تمخزنت رغم ما يمكن أن نسجل لها من رصيد وطني سابقا. لكنها ركبت على زيف الشعارات المخزنية، فقبلت كعادتها بانتخابات تفتقد للشرعية الشعبية والنزاهة والديمقراطية.

وحتى تكون كما هي طبيعتها المستمدة من طبيعة النظام، كان لزاما أن تمتح هذه الحكومة من نفس السياسات الطبقية المعهودة لتخرج علينا بما يسمى البرنامج الحكومي ومشروع قانون مالية 2027 يكشفان بوضوح عن استمرار الارتماء في أحضان النيوليبرالية المتوحشة والتبعية والسياسات التقشفية المملاة من المؤسسات المالية الدولية؛ برنامج مصمم حصريا لخدمة الشركات الاحتكارية و الإجهاز على ما تبقى من مكتسبات هشة، وضخ الاستثمارات العمومية وضمان الإعفاءات لتمويل مشاريع كبرى وتجهيزات ترفيهية استعراضية مرتبطة بكأس العالم 2030 (ملاعب، طرق سيارة، سكك حديدية، موانئ)؛ على حساب تدمير النسيج الاقتصادي المتوسط والصغير، وتصفية الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. بينما تظل «الفتات» و»الإجراءات الاجتماعية» المزعومة، مجرد تغطية عن لهيب التضخم وغلاء المعيشة الفاحش قبل أن تصل إلى جيوب الفقراء. في حين أن هذا التوجه يهدف إلى توسع مخيف لأحزمة الفقر، والبطالة الهيكلية، والتهميش، والهشاشة الاجتماعية التي تطحن الأوساط الشعبية في هوامش المدن والبوادي المنسية؛ وهو ما يؤجج فتيل الغضب والاحتجاجات الجماهيرية المتواصلة، والتي لا تجد من السلطة القائمة سوى عصا المقاربة الأمنية، والاعتقالات، والمحاكمات الجائرة. إن هذه الأوضاع تستدعي العمل على توفير شروط تغييرها تغييرا جذريا وليس فقط الخوض في تشخيصها والتباكي من ورائها.

جدير بالذكر وبالعودة الى مضمون الشعار أعلاه، أن يتحمل حزب النهج الديمقراطي العمالي مسؤوليته الى جانب كل من لهم المصلحة في التغيير الشامل. ومن أولى الخطوات بناء ذات الحزب بما حزب يعبر طبقيا عن مصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين يعكس هويته الأيديولوجية في خطه وبرنامجه السياسي. لكن أيضا التقدم في تغيير قاعدته وبنيته التنظيمية بما يمكن العاملات والعمال من تنظيمهم السياسي وخوض الصراع المباشر دون انابة أو توكيل. لقد تم الإعلان عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة خلال المؤتمر الوطني الخامس للحزب، وهذه مهمة تفرض التقدم في هذا البناء كما قرر ذلك المؤتمر الوطني السادس بما يوفر للحزب البلترة والتقوية والتصليب.

يكتمل التقدم في بناء الحزب بالتقدم في طرح المبادرات السياسية وإنجاز الخطوات النضالية الوحدوية وخاصة في توفير شروط بناء جبهة شعبية قادرة على تغيير موازين القوى وطرح مطالب استعجالية تضمن الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة. ان الشروط الموضوعية متوافرة والاستعداد النضالي للجماهير الشعبية المتضررة من السياسات الطبقية تبعث على الأمل.يبقى على القوى المناضلة ضد المخزن والقوى المدافعة عن مصالح الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية أن تتكون لديها قناعة وإرادة سياسية حقيقية بضرورة التغيير المنشود.

السحب: Anteprima | annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

حزب النهج الديمقراطي العمالي - اللجنة المركزية
بلاغ

تابعت اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي، باستياء كبير، ما يتعرض له الحزب خلال الفترة الأخيرة من حملة تشويش ممنهجة ومقصودة، بلغت ذروتها خلال أشغال المؤتمر الوطني السادس، المنعقد أيام 7 و8 و9 غشت 2026 بالرباط، عبر ترويج بلاغ مجهول الهوية وغير موقع يطعن في شرعية المؤتمر ويدعو لمقاطعته، وهو البلاغ الذي تبنته وعممته عبر وسائل التواصل الاجتماعي عناصر انقطعت صلتها التنظيمية بالحزب تماما. ولم تقف هذه الحملة عند هذا الحد، بل استمرت من خلال استغلال الذكرى السنوية الأولى لرحيل الرفيق العزيز الفقيد المصطفى براهمة، الكاتب الوطني السابق للحزب، في 17 أكتوبر 2026، حيث عمدت هذه العناصر إلى إصدار بيان منتحل تحت مسمى» اللقاء التشاوري لمناضلي ومناضلات النهج الديمقراطي وحزب النهج الديمقراطي العمالي»، في محاولة مكشوفة للسطو على اسم الحزب، وهويته، ورصيده التاريخي.

وتوضيحا للرأي العام وتفنيداً لكل المغالطات التي تروجها، ورفعاً لكل لبس قد ينتج عن التحركات المشبوهة لهذه العناصر التي تتصرف وكأنها مازالت في الحزب مستغلة اسمه واسمه السابق «النهج الديمقراطي»، تود اللجنة المركزية توضيح ما يلي:

- إن هذه العناصر لم يعد لها أي ارتباط تنظيمي بالحزب، فمنها من قدم استقالته ومنها من اتخذت في حقه إجراءات تنظيمية مع احترام تام للقانون الداخلي للحزب.

- إن خلاف هذه العناصر مع الحزب لا يتعلق بغياب الديمقراطية ونبذ الحق في الاختلاف كما تدعي ذلك، بل هو خلاف في جوهره فكري وسياسي حول مخرجات المؤتمر الوطني الخامس، التي أكدها المؤتمر الوطني السادس، والتي ترفض هذه العناصر الاعتراف بها وتبنيها، والمتمثلة أساسا في تبني الماركسية اللينينية كمرجعية للحزب والإعلان عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة.

- وعلاقة بما سبق تؤكد اللجنة المركزية أن المؤتمر الوطني السادس للحزب كان ناجحا، ومر في أجواء رفاقية ديمقراطية عالية سواء على مستوى الإعداد الأدبي والمادي أو على مستوى أشغاله وانتخاب قيادته الشرعية.

- تؤكد اللجنة المركزية أن حزب النهج الديمقراطي العمالي يمثل الاستمرار التاريخي والتنظيمي والشرعي لـ «النهج الديمقراطي». وبناءً عليه، فإن أي ادعاء بالانتماء إليه، أو استعمال اسمه وهويته البصرية (اللوغو) من طرف هذه العناصر، أو أي كان، يعتبر تزويرا وتدليسا صارخا يهدف إلى الاستيلاء على هوية الحزب وإرثه الكفاحي، وهو سلوك مستهجن لا يمت بأي صلة للأخلاق السياسية والنضالية، ويستوجب الفضح والإدانة.

- تدعو اللجنة المركزية جميع الرفيقات والرفاق إلى المزيد من العمل والنضال من أجل تقوية الحزب وتوسيع إشعاعه وتجذره وسط الطبقة العاملة والجماهير الشعبية على طريق بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة والجبهة الشعبية من أجل تحقيق التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي.

الرباط في 1نونبر 2026

حزب النهج الديمقراطي العمالي - اللجنة المركزية
بيان اللجنة المركزية فى إجتماعها الثانى (دورة الشهيد أمين تهانى)
تحت شعار: «التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة والجبهة الشعبية، رافعة أساسية للتغيير الوطني الديمقراطي الشعبي »

عقدت اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي اجتماعها الثاني بعد المؤتمر الوطني السادس يوم 1 نونبر 2026، في سياق دولي يتسم بتفاقم أزمة النظام الرأسمالي وتصاعد العدوان الإمبريالي، وبموازاة استمرار الأزمة البنيوية للنظام المخزني وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية محليا. وبعد تدارسها لمستجدات الوضع الدولي والإقليمي والوطني، تعلن اللجنة المركزية ما يلي:

أولاً: على الصعيد الدولي

- إدانة الهجوم الإمبريالي بقيادة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي «الناتو»، الرامي إلى السيطرة على الثروات والممرات الاستراتيجية وتأجيج لحروب والصراعات (خاصة في شرق أوروبا وغرب آسيا)، بما يهدد السلم العالمي.

- تحية نضالات الطبقة العاملة والحركات الجماهيرية والطلابية والتلاميذية في أوروبا ضد السياسات النيوليبرالية وصعود اليمين الفاشي، ورفض التضحية بالميزانيات الاجتماعية لصالح الإنفاق العسكري، والمطالبة بوقف الدعم العسكري للكيان الصهيوني.

- التأكيد على أن هزيمة اليمين الفاشي في إنتخابات البرازيل تستوجب تقييما نقديا لاستخلاص الدروس، وتطوير تجربة اليسار الثوري في أمريكا اللاتينية لمواجهة البورجوازية الكومبرادورية وقوى الثورة المضادة، وبناء الديمقراطية الشعبية البديلة.

- شجب تصويت النظام المغربي ضد القرار الأممي المطالب برفع الحصار عن كوبا واصطفافه مع السياسات الصهيو-أمريكية، مع تجديد التضامن المبدئي مع كوبا وحقها، وحق باقي الشعوب، في السيادة والاستقلال.

ثانياً: على الصعيد الإقليمي والقضية الفلسطينية

- إدانة حرب الإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني بدعم وتواطؤ أمريكي وغربي، وتجديد الدعم الثابت لنضاله من أجل التحرر، والعودة، وإقامة دولته الديمقراطية على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

- استنكار استمرار التطبيع والصهينة على كافة المستويات، وإدانة الاعتداءات الصهيونية على لبنان والعدوان الصهيو-أمريكي على إيران، مع تحية صمود الشعبين اللبناني والإيراني، والتضامن مع الشعب اليمني ضد التدخلات الأجنبية.

- دعم نضالات شعوب غرب آسيا لطرد القواعد العسكرية الأمريكية، وحماية المنطقة من الهيمنة الإمبريالية والصهيونية والاستعمار.

- التنديد الشديد بالسياسات القمعية وحملات الاعتقالات الواسعة الممارسة من طرف نظام قيس سعيد في تونس ونظام عبد الفتاح السيسي في مصر في حق المعارضين السياسيين، والنشطاء، والحركات النقابية والحقوقية، مع إدانة مصادرة الحريات العامة؛ وتجديد التضامن المطلق مع القوى الحية والشعوب المناضلة في البلدين من أجل الديمقراطية والحرية.

ثالثاً: على الصعيد الوطني

- التحذير من خطورة الوضع في الصحراء، بعد قرار عدم التمديد لولاية «المينورسو»؛ مع الدعوة للتفاوض من أجل إيجاد حل سياسي عادل ودائم، يَجَنِّبُ المنطقة ويلات حرب تدفع الشعوب ثمنها الأكْبَرَ، ويضمن الحَق في تقرير المصير، في أفق تحقيق وحدة الشعوب المغاربية.

- التأكيد على أن البرنامج الحكومي ومشروع القانون المالي لسنة 2027 يكرسان السياسات النيوليبرالية المتوحشة، ويعمقان الفوارق الطبقية والمجالية، رضوخاً لتوصيات وإملاءات المؤسسات المالية الإمبريالية الدولية، مما يرهن السيادة الوطنية ويزيد من معاناة الجماهير.

- إدانة الغلاء المستمر، والبطالة، وتدهور القدرة الشرائية؛ والمطالبة بالرفع العام للأجور والمعاشات، وخفض أسعار المواد الأساسية والمحروقات والادوية، وضمان الحقوق الاجتماعية في الشغل، والتعليم، والصحة، والسكن.

- استنكار الأحكام القضائية القاسية بحق شباب «جيل زد»، والمطالبة بالإفراج الفوري عنهم وعن كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الحركات الاحتجاجية، مع التضامن مع نضالات ساكنة المناطق الجبلية المهمشة من أجل فك العزلة وتوفير الخدمات الاجتماعية والتجهيزات الأساسية من ماء، وكهرباء، واتصالات...

- إدانة حوادث الشغل المميتة بأوراش بناء الملعب الكبير ببنسليمان، ومناجم جبل عوام، والمركب الكيماوي بالجرف الأصفر، وشجب الاختلالات الصارخة في شروط الصحة والسلامة المهنية؛ والمطالبة بفتح تحقيق جدي وشفاف لتحديد المسؤوليات وترتيب الجزاءات وحماية حقوق عائلات الضحايا.

- تجديد التضامن المطلق مع نضالات الطبقة العاملة ضد الطرد التعسفي والتضييق على الحريات النقابية، وخصوصا عاملات وعمال «سيكوم سيكوميك»، وعمال شركة «صينية أيلون» بالناظور، وعمال مناجم جبل عوام، وأساتذة التعليم الأولي، وكافة المعارك العمالية والشعبية والطلبة والمعطلين وضحايا هدم المنازل والاستيلاء على الأراضي ، دفاعاً عن المكتسبات والحقوق.

- الدعوة إلى توحيد النضالات العمالية والشعبية، واستنهاض النضال النقابي الديمقراطي الوحدوي، وتعزيز العمل المشترك بين القوى الديمقراطية والتقدمية، والتعجيل ببناء الجبهة الشعبية لحماية الحقوق والمكتسبات وللتخلص من المخزن والتبعية والصهينة.

- استنكار استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وسياسة الإفلات من العقاب في الجرائم السياسية الاقتصادية، وتأكيد عزم حزب النهج الديمقراطي العمالي على مواصلة النضال من أجل عقد المناظرة الثانية ضد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ورفض محاولات إعادة رموز التعذيب والقمع إلى الواجهة الإعلامية والسياسية ومنهم الجلاد محمود عرشان، مع التأكيد على أن الطي الحقيقي لهذا الملف يستوجب النضال الجذري للتخلص من نظام الاستبداد المخزني.

عاش حزب النهج الديمقراطي العمالي.

عاشت نضالات الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي

بيان هيئة المتابعة بمناسبة يوم للمختطف – 29 أكتوبر 2026

تخلد هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومعها الحركة الحقوقية المغربية، والقوى المناضلة المدافعة عن حقوق الإنسان،كما كل سنة يوم المختطف، 29 أكتوبر،وهو التاريخ الذي يصادف الذكرى 61 لاختطاف واغتيال القائد السياسي التقدمي المهدي بنبركة، في باريس سنة 1965، والذكرى 54 لاختطاف المناضل التقدمي الحسين المانوزي، في تونس سنة 1972، دون أن يعرف الشعب المغربي لحد الآن، حيثيات وملابسات هاتين الجريمتين وجرائم أخرى عديدة، ودون الكشف عن الحقيقة الرسمية كاملة، وترتيب الإجراءات القانونية اللازمة، لمساءلة ومعاقبة كافة المسؤولين المتورطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إعمالا للقانون وتحقيقا للعدالة .

وتحيي الذكرى هذه السنة وملف الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، لازال مفتوحا مادام الضحايا والمجتمع، لم يتم إنصافهم بشكل عادل وشامل ، ولم تتم مساءلة الجلادين وآمريهم جنائيا وإداريا ، فلاعدالة بدون عقاب .بل إن الدولة تصر على استهتارها واحتقارها للضحايا وللمجتمع برمته، بالإبقاء على الجلادين في مراكزهم ، عوض إبعادهم ومواراتهم من الحياة العامة ، بل وأكثر من ذلك، وبوقاحة تدفع بهم في كل مرة إلى الواجهة .

وقد تابع الرأي العام ،كيف تمت الترقية للجلاد المشهورمحمود عرشان ، المعروف لدى أجيال من المناضلات والمناضلين، الذين يحملون في أجسادهم أثار سياطه، وفي نفسياتهم آلام سنوات الإختطاف والإعتقال التعسفي ،ب»توظيفه» برلمانيا بمجلس المستشارين، والسماح له بخرجات إعلامية مستفزة، ومستهترة بالضحايا وعائلاتهم وبالمجتمع برمته ، برغم فظاعة ما ارتكبه من جرائم لعقود ،جزء كبير منها مدون في أدب السجون والمعتقلات السرية، وفي شهادات حية، لازال عدد من ضحاياه الأحياء شهود عليها.

وتخلد هيئة المتابعة هذا اليوم مستحضرة أن ما سمي بمسلسل العدالة الانتقالية، ليس طيّا لصفحات الماضي، بل فتحاً لها على مصراعيها، وأن المصالحة الحقيقية لا تُبنى على النسيان، بل على الحقيقة والمساءلة وحفظ الذاكرة، والاعتذار الرسمي والعلني للدولة المغربية، وبناء دولة المؤسسات، أي دولة الحق والقانون، التي ناضل الضحايا والمجتمع من أجل تشييد صرحها.

إلا أن ما يسجل اليوم في الوضع الحقوقي الراهن هو :

* تكرار الإنتهاكات، باستمرار التراجعات عن المكتسبات الجزئية التي راكمها الشعب المغربي، وقواه المناضلة على امتداد العقود الماضية بتضحيات جسيمة، والمتسمة بالانتهاك المنهجي للحقوق والحريات، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير، والحق في التظاهر السلمي، وحرية الصحافة، والحق في التنظيم وحرية التجمع السلمي، وحرية التنقل ،والحق في الحياة.

* المساس المستمر بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية، وخصوصا في مجالات التعليم والصحة والشغل والسكن اللائق، والحق في العيش الكريم ،حيث الإرتفاع الصاروخي في الأسعار، وجمود الأجور، وصعوبة العيش لفئات عريضة من الشعب المغربي .

* استعمال القضاء في اصدار احكام جائرة، ضد الأصوات المعارضة، بما يتناقض ومتطلبات المحاكمة العادلة ، التي تكفلها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، المصادق عليها من طرف بلادنا.

ولعل حملات الاعتقالات الكثيفة التي اعقبت أحداث 16 ماي، وانتفاضة الريف، وغضب جيل زيد، والحراكات الإجتماعية الإحتجاجية السلمية بالمدن والبوادي، وما تتعرض الحقوق والحريات من قمع وتطويق، ليؤكد أننا لم نقطع البثة مع زمن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وإن احياء يوم المختطف هذه السنة ،ليتزامن مع التواطؤ الذي افصحت عنه السلطة، في المساس برمز من حجم الشهيد المهدي بنبركة، من خلال فتح سفارة للكيان الصهيوني المجرم بشارع بمدينة الرباط يحمل إسم القائد السياسي الشهيد المهدي بنبركة، المعروف قيد حياته النضالية، بدفاعه المستميت عن حقوق الشعب الفلسطيني العادلة والمشروعة، والمتمثلة في الاستقلال وعودة اللاجئين، وتحرير الأسرى والأسيرات، وبناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة، على كامل التراب الفلسطيني ،وعاصمتها القدس،وهو الرمز التاريخي الذي تورط جهاز الموساد الصهيوني، في عملية اختطافه واغتياله، وبالتالي فإن ضلوع نظام الإبادة الجماعية، المستمرة حتى الآن في غزة العزة، والضفة والقدس، وسائر أجزاء الوطن الفلسطيني المحتل ،في اغتيال عريس الشهداء، ليس غريباً عن كيان استعماري إحلالي عنصري، نشأ بالمذابح والإغتيالات ،والتهجير القسري.

إن هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لتؤكد مجددا على:

اولا: ان نضال الضحايا وعائلاتهم والهيآت الحقوقية والقوي المناضلة لن يتوقف مادامت الأوضاع بالبلاد على حالها، ومادام الوطن يشهد وجود معتقلين سياسيين ومعتقلي الرأي في السجون، ومادامت أعدادهم تزداد يوما عن يوم ، من مجموعات وفئات مختلفة من حراك الريف والحراك الشبابي المعروف ب»جيل زيد»، والحراكات الاجتماعية الإحتجاجية السلمية، والصحفيين والمدونين، ورواد مواقع التواصل الاجتماعي، والمدافعين المدافعات عن حقوق الإنسان، ومناهضي التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم ، وغيرهم من أبناء وبنات الشعب المغربي، الذين يكشف استمرار حرمانهم من حريتهم ، عن تناقض خطاب الدولة المغربية مع ممارستها في مجال احترام حقوق الإنسان .

ثانيا: استمرار الإصرار من المسؤولين، بعدم وضع التوصيات التي تضمنها التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة موضع التنفيذ ، وفي مقدمتها ،وضع استراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب .

ثالثا: استمرار المطالبة بكشف الحقيقة الرسمية ، بشأن العديد من ملفات الاختفاء القسري، التي لازالت عالقة، كعبد الحق الرويسي، وعمر الواسولي، والحسين المانوزي، وسالم عبد اللطيف، ووزان قاسم، وعبد اللطيف زروال ، ومحمد إسلامي، ووهيب الحياني، والصالحي مدني، ومحمد بوفوس وآخرين غيرهم لم يتم الكشف عن مصيرهم لحد الآن .

رابعا: التسوية الشاملة والعادلة ، المادية والإدارية، لعدد من المجموعات ضمنها مجموعات تازمامرت، مراكش، الشمال، ومعالجة الملفات الموضوعة خارج الأجل.

خامسا: ضرورةاخراج جل القضايا التي عرضت على القضاء، والتي رمت إلى تعويض غياب الحقيقة من طرف هيئة الانصاف والمصالحة، بحقيقة قضائية، كما هو الشأن بالشكايات التي تقدمت بها بعض العائلات، (عائلات محمد اعبابو و الحسين المانوزي وعبد اللطيف زروال وامين التهاني) من رفوف المحاكم ومباشرة البث فيها. سادسا: ضرورة الكشف عن نتائج تقارير مختبرات الحمض النووي ، بشأن الرفات، التي أخذت عينات منها،منذ أزيد من عقد من الزمن ، ولم يتم نشر محتوياتها لحدالآن،

سابعا : استمرارالتشبث مع أسرة الشهيد المهدي بنبركة ،في مطالبة القضاء المغربي، بضرورة تحمل مسؤولياته كاملة - بعيدا عن توجيهات وتأثيرات الجهات الأمنية والمخابراتية ، التي تريد أن تدفن الحقيقة الرسمية، لاختطاف واغتيال المهدي بنبركة. والتعاون مع قاضية التحقيق الفرنسية، المكلفة بمواصلة البحث في ملف المهدي، حتى وإن تنكر القضاء المغربي كم مرة لدوره ، بتبريرات لايقبلها لا العقل ولا المنطق، حول عدم التوفر على عناوين لمسؤولين كبار في هرم السلطة ببلادنا !!!!؟؟؟ .

ثامنا :ضرورة الإفراج الفوري عن كافة المعتقلين السياسيين، ومعتقلي الرأي ،المعتقلين على خلفية حراك الريف ،والحراك الشبابي المعروف ب»جيل زيد»، والحراكات الاجتماعية الإحتجاجية السلمية، والصحفيين والمدونين، ورواد مواقع التواصل الاجتماعي، والمدافعين المدافعات عن حقوق الإنسان، ومناهضي التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم .

تاسعا: ضرورة رفع حالة الإحتقان التي تعرفها الأوضاع بالبلاد، باتخاذ إجراءات سياسية شجاعة ،لتحقيق إصلاحات حقيقية، تروم ضمان احترام الحقوق والحريات .

عاشرا : ضرورة حفظ الذاكرة الجماعية للشعب المغربي، والحرص الشديد على التصدي لكل المحاولات الجبانة، التي تسعى لخدشها ، ولنا على سبيل المثال لا الحصر، نمودج الجلاد محمود عرشان .

إحدى عشر: المطالبة بإنشاء الآلية الوطنية، لمواصلة الكشف عن الحقيقة ،في كافة ملفات الاختفاء القسري العالقة، وضرورة فتح حوار حقوقي وطني، بمشاركة كل الإطراف، من هيآت حقوقية، وقطاعات حكومية ،ومؤسسات وطنية معنية، وعائلات الضحايا ، من اجل إيجاد صيغة عملية لهذه الآلية.

اثنا عشر:استكمال الممارسة الاتفاقية، بالمصادقة على نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية ، وعلى البروتوكول الثاني، المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام،و حمل المغرب، بصفته طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي وقعها سنة 2007 وصادق عليها سنة 2013، بـ:

- تجريم الاختفاء القسري بشكل صريح في القانون الجنائي الوطني.
- ضمان عدم الإفلات من العقاب، ومساءلة كل من تورّط في هذه الجرائم.
- توفير سبل الانتصاف للضحايا وذويهم، بما في ذلك التعويض، وإعادة التأهيل، وضمانات عدم التكرار.
- تمكين الضحايا من الوصول إلى الحقيقة، وتوفير آليات فعالة للبحث والكشف عن المصير.

ثلاثة عشر: مناشدة جميع القوى المدافعة عن حقوق الإنسان، والقوى المناصرة لمطالبها ، ان تعمل بعزم على عقد مناظرة وطنية ثانية ، تجعل من مطلب إنشاء آلية وطنية لاستكمال الكشف عن الحقيقة رافعة للوضع النهائي لأسس بناء دولة الحق والقانون ، حيث مجتمع الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ،والمساواة بين النساء والرجال.

هيئة المتابعة
الرباط في:28 أكتوبر 2026

حزب النهج الديمقراطي العمالي جهة الشرق

تدارس المكتب الجهوي في اجتماعه الأخير الأوضاع السياسية والاجتماعية والحقوقية بالجهة، وما تعرفه من تدهور عام ، وتفاقم البطالة والهشاشة والتفاوتات الطبقية والمجالية، واستمرار التضييق على الحريات النقابية والاحتجاجية،وبناء عليه يعلن للرأي العام ما يلي:

• يعتز مناضلو ومناضلات الجهة الشرقية بنجاح المؤتمر الوطني السادس للحزب المنعقد بالرباط أيام 7 و8و9 غشت 2026. ويثمن نتائجه الأدبية والتنظيمية على طريق بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وتنظيم جماهير الكادحين من أجل التغيير الديمقراطي الشعبي بآفاق اشتراكية وشيوعية.

• يرى المكتب الجهوي أن الضعف الكبيرلنسبة المشاركة في انتخابات 2026 (لم تتجاوز نسبة 20 %) بصفة عامة وتحقيق أعلى نسبة مقاطعة بالجهة الشرقية هي بمثابة استفتاء شعبي يعكس انعدام الثقة في «ديمقراطية الواجهة المخزنية» من جهة واحتجاجا على التهميش الممنهج للجهة الشرقية .

• كما أن الحكومة الحالية الفاقدة للشرعية الشعبية هي استمرار لاختيارات النظام النيو ليبرالية لخدمة البورجوازية الكبيرة والولاء والتبعية للدوائر الامبريالية وللمؤسسات المالية الدولية والاستمرار في تكريس للتطبيع والصهينة ببلادنا، ويؤكد موقف حزبنا بأن المرحلة تتطلب أوسع جبهة شعبية للنضال من أجل الديمقراطية الحقيقية.

• يدين المكتب الجهوي التضييق على العمل النقابي والاحتجاج السلمي، ويتضامن مع المناضل النقابي حسن البدري المفصول من طرف شركة أيلون AELONالصينية وتوجيه عقوبات تأديبية وتهديد آخرين، كم يتضامن مع المتابعين بوجدة وجرادة لأسباب نقابية، ومع عمال شركة «هوار» المعتصمين منذ 19 أكتوبر 2026 في نضالاتهم ومطالبهم المشروعة. ويقف مع نضالات ضحايا الطرد التعسفي أولأسباب نقابية.

• يرفض استمرار محاكمة الشباب المعتقلين على خلفية احتجاجات جيل Z والمطالبين بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، ويتضامن مع الشباب المعطلين ببركان وبالجهة الشرقية. ويطالب باحترام الحريات العامة، وإطلاق سراح كافة المعتقلين على خلفية الاحتجاجات السلمية،كما يطالب بإعلان نتائج التحقيق في ملابسات الدهس التي أدت الى بتر ساقي الشاب أمين بوسعادة، وترتيب المسؤوليات وعدم الافلات من العقاب.

• يسجل المكتب الجهوي ما تواجهه المؤسسات الصحية من خوصصة متنامية ومتوحشة ومن غلاء الخدمات الطبية والأدوية من جهة ومن تردي الصحة العمومية وخدماتها في ظل الخصاص في الأدوية والتجهيزات والأطر الصحية، ويتضامن مع مطالب الأطر الصحية ونضالاتهم بوجدة والجهة الشرقية.

• وفي قطاع التعليم، يدعو إلى معالجة الاكتظاظ ونقص الكتب والتجهيزات ومشاكل النقل المدرسي، وتحسين ظروف تمدرس التلاميذ وإيواء الطلبة، ويتضامن مع نضالات كافة فئات التعليم من أجل تعليم شعبي ديمقراطي مجاني وعمومي للجميع.

• يعبر المكتب الجهوي عن انشغاله بالمخاوف المرتبطة بجودة المياه واحتمالات التلوث البيئي بوجدة، وبالروائح المنبعثة من مركز معالجة النفايات والأضرار التي قد تطال صحة الساكنة والغطاء النباتي. ويدعو إلى إخضاع المياه والتربة لتحاليل مستقلة، ونشر نتائجها، واتخاذ التدابير الضرورية لحماية البيئة والصحة العامة.

• كما ينبه إلى اختلالات البنيات التحتية والطرق والقناطر وشبكات الصرف الصحي، في أغلب المناطق وخاصة ببني تجيت وتالسينت وجرسيف...، وما تسببه من أضرار للساكنة وممتلكاتها، ويطالب بمعالجة هذه الاختلالات.

• يؤكد المكتب الجهوي تضامنه مع نضالات ساكنة فجيج ومطالبها المشروعة المرتبطة بالماء والكرامة والخدمات الأساسية،

• يدعو إلى إيجاد حلول فعلية لأوضاع الشباب المعطلين وحاملي الشهادات ويتضامن مع نضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين في كافة مناطق الجهة الشرقية.

• يدعو المكتب الجهوي إلى المشاركة في انشطة تخليد ذكرى شهداء الشعب المغربي وشهداء الحركة الماركسية اللينينية، كمناسبات لفضح جرائم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ولإدانة استمرار الافلات من العقاب. كما يدين استمرار سياسة تدوير بقاء الجلادين في المناصب والمؤسسات العمومية والإعلامية.

• كما يدعو المكتب الجهوي مختلف القوى التقدمية والديمقراطية، والإطارات النقابية والحقوقية، والتنظيمات الشبابية والطلابية، وعموم المناضلات والمناضلين التقدميين بالجهة الشرقية، إلى تعزيز التنسيق وتوحيد الجهود دفاعا عن الحقوق والحريات والمطالب الاجتماعية العادلة، ودعم نضالات العمال/آت والكادحين/آت، والشباب المعتقلين، وسائر الفئات المتضررة من التهميش والهشاشة والاستغلال..

المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الشرق
الخميس 29 أكتوبر 2026

المجلس الوطني الثاني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي

• يعلن تضامنه مع نضالات الجماهير الشعبية وضمنها النساء العاملات والكادحات من أجل الأرض والماء والصحة والتمدرس والتشغيل والكرامة بوصفها معركة طبقية مفتوحة ضد منظومة التهميش والاستغلال؛

• يدعو إلى النضال ضد الاستغلال وتوحيد نضالات النساء العاملات والكادحات في مواجهة سياسة التفقير والتهميش والهشاشة التي تهدد كرامتهن وحقوقهن؛

• يجدد إدانته لاستمرار النظام المخزني في التطبيع مع العدو الصهيوني بكل أنواعه وفي كل المجالات

عقد المجلس الوطني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي دورته الثانية يوم السبت 31 اكتوبر 2026، وهي الدورة التي تأتي بعد نجاح المؤتمر السادس لحزبنا كحدث مفصلي عزز بوصلتنا النضالية، تحت شعار « قطاع نسائي قوي في قلب بناء حزب الطبقة العاملة والجبهة الشعبية ضد السياسات المخزنية والتطبيع في طريق التحرر الوطني».

ويأتي هذا المجلس وتناقضات الأزمة البنيوية للرأسمالية لازالت مستمرة، وفي تفاقم شديد، تؤدي فاتورتها الشعوب، وهي مرشحة للتفاقم أكثر مع تداعيات العدوان الصهيوني الامبريالي على الشعب الفلسطيني وخاصة على التجارة والملاحة الدوليتين في البحر الأحمر، إذ تواصل الأنظمة الرأسمالية تحميل شعوبها كلفة الأزمات عبر التفقير والتقشف وتراجع الخدمات العمومية والإجهاز على المكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة عبر سنوات من النضال المرير، مقابل الاثراء الفاحش وتراكم الأرباح على حساب الأرواح. ومقابل ذلك تواجه هذه المخططات مقاومة شعبية وعمالية أبانت عنها الحراكات الشبيبية والشعبية في فرنسا واوروبا عموما.

وإقليميا، تظل فلسطين في قلب الصراع، مع استمرار التدمير والتهجير والتقتيل والاعتقال والتجويع في غزة والضفة الغربية. و استمرار العدوان الصهيوني على سوريا و لبنان. كما تتفاقم أزمة السودان بفعل الحرب والنزوح والجوع وإنهاك الخدمات، بينما يعيش العراق وضعا هشا من التبعية النفطية والفساد وضعف الخدمات والبطالة، و هجوم نظام قيس سعيد ونظام السيسي على الحريات العامة والفقير الشعبين التونسي و المصري من خلال حملات واعتقال لا واسعة في صفوف المعارضين والصحفيين والمدونين في مصر وتونس .يقع هذا والدول التابعة المطبعة مع الكيان الغاصب متمادية في تواطؤها وخذلانها في مواجهة الغطرسة الصهيوأمريكية في المنطقة، وتتحمل النساء خصوصا تداعيات الأزمة بصورة مضاعفة نتيجة التعرض للاستغلال والعنف و التحرش والنزوح والتهجير والفقروغياب سياسات اجتماعية ومساواة فعلية في الفرص وفي الحياة...

أما محليا، وارتباطا بما سبق، فالمخزن مازال خاضعا لسياسات أسياده الامبرياليين وقرارات وإملاءات المؤسسات المالية الامبريالية ومنها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ولازالت مظاهر التحكم والاستبداد واضحة في السياسة الداخلية. وما مهزلة الانتخابات الأخيرة- التي قاطعها النهج الديمقراطي العمالي إلى جانب نسبة كبيرة من الشعب المغربي ورفض المشاركة فيها وأكدت نتائجها صحة الموقف الذي اتخذه ودافع عنه بقناعة لامثيل لها ، حيث منع من استعمال الاعلام العمومي وتعرضت مناضلاته ومناضلوه لقمع شرس من طرف المخزن وأدواته القمعية وحوصرت حملاته واعتقل مناضلوه وسحلوا وتعرضوا للشتم والسب والضرب و الاستيلاء على مواد الحملات -إلا دليل على ذلك. هذه المنظومة التي تعامل فيها النساء كخزان انتخابي وتختزل قضاياهن في شعارات تستدعى خلال المناسبات، بينما تظل مطالبهن غائبة في البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما لازالت السياسات اللا شعبية واللاوطنية المستمرة للدولة المخزنية تجاه أبناء وبنات شعبنا تنتج أوضاعا كارثية خصوصا على النساء العاملات والكادحات يمكن رصدها في السياسات الاقتصادية الليبرالية وتحميل النساء ثمن الأزمة والانخراط في سياسات تقشفية وتحريرية (رفع الدعم، خوصصة المرافق العمومية، مرونة سوق الشغل..) مما أنتج بطالة مرتفعة وسط الشباب والنساء، وفوارق اجتماعية بين المدن وبينها وبين البوادي والقرى، وتدني في القدرة الشرائية وفي الخدمات الاجتماعية: التعليم والصحة والسكن إلى غيرها. إضافة إلى إجهاض الحماية الاجتماعية وتحميل النساء عبء الرعاية الأسرية وترك أزمة الماء والخدمات الصحية الأساسية تتفاقم في القرى والبوادي نتيجة الفوارق المجالية والاجتماعية التي تعمق التفاوتات الطبقية وتحمل النساء الثمن الأكبر، بل وتدفع بالمواطنات والمواطنين إلى الهجرة الجماعية كما حصل في نهاية شهر يوليوز الماضي، ويمكن رصد السياسة اللا شعبية للدولة المخزنية أيضا في إجهازها على المكتسبات من خلال تمرير قوانين رجعية تراجعية (قانون الاضراب..) وتمسكها بالطابع البوليسي والإمعان في التضييق على الحريات وسلوك السياسات الأمنية والقمعية ضد النضالات العمالية والطلابية والنسائية ونضالات الموظفين/ات وضد نشطاء الحراكات الشعبية والفنانين والصحفيين والمدونينات...

وبعد مناقشته للأوضاع الدولية والإقليمية والوطنية، توقف المجلس الوطني للقطاع النسائي عند الأوضاع التنظيمية للقطاع النسائي وأكد على متابعة تفعيل البرنامج النضالي المستقبلي.

إن المجلس الوطني الثاني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، وهو يعبر عن انشغاله العميق إزاء تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تثقل كاهل الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين، وتضرب بشكل مضاعف النساء منهم، ويدين بشدة هرولة الدولة وإمعانها في التطبيع مع العدو الصهيوني ضدا على إرادة الشعب المغربي، فإنه يعلن ما يلي:

· يتقدم بأحر التهاني وأصدق المتمنيات إلى كافة الرفيقات والرفاق في حزبنا، حزب النهج الديمقراطي العمالي بمناسبة نجاح مؤتمره السادس؛

· يحيّي نساء المغرب العميق اللواتي يتصدرن معارك الدفاع عن الماء والتعليم وفك العزلة، في مواجهة سياسات تفرّط في الثروات المشتركة وتحرم القرى والجبال من الخدمات الأساسية. (نساء بوعادل المحتجات ضد مشروع تعليب الماء/نساء إفران الأطلس الصغير بكليم والمطالبات بتحسين أوضاع التعليم والصحة في المنطقة/نساء أيت تاشواريت بإقليم أزيلال والمطالبات بالحق في النقل المدرسي لأبنائهن والحراك الاجتماعي في خنيفرة ...

· يثمن نضالات المرأة القروية في المغرب العميق التي تتحمل عبء الإنتاج والرعاية معًا في غياب الماء والنقل والصحة مما يبين الطابع الطبقي والمجالي للاضطهاد الذي تعيشه؛

· يواصل مساندته لكل ضحايا الهدم والتشريد في جميع المدن والقرى وآخرها وليس أخيرها المواطنة «فاطمة» في جماعة غريس العلوي بكليمة التي أضرمت النار في جسدها احتجاجا على منعها من مواصلة أشغال بناء منزلها ويتمنى لها الشفاء العاجل؛

· يجدد تضامنه اللامشروط مع كل النضالات التي تخوضها العاملات الصناعيات والزراعيات في كل من آسفي (عاملات تصبير السمك) والفلاحات في المحمدية وبنسليمان (دفاعا عن أراضيهن) ويشد على أيادي مناضلات ومناضلي سيكوم سيكوميك أمام المحاكمات اللامتناهية، وطنجة (نماطيكس) والعاملات الزراعيات وعاملات الكابلاج بالغرب وبالقنيطرة وبوسكورة وبرشيد.. والعاملات الزراعيات باشتوكة ايت باها ونساء فكيك (المدافعات عن الحق في الماء والكرامة) وعاملات النظافة، وشغيلة التعليم الأولي والعاملات المنزليات ... من أجل الدفاع عن الحقوق المشروعة وصيانة المكتسبات؛

يدعو إلى فرض قوانين وتشريعات تضمن حماية النساء عبر سن قانون عصري أسري ديمقراطي علماني مدني يجسد المساواة التامة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، وتغيير مدونة الشغل لقصورها عن ضمان تأمين الحقوق الشغلية وحماية النساء من الافتراس الرأسمالي والاستغلال والاضطهاد والعنف والتحرش في أماكن العمل؛

· يدعو إلى معالجة جذرية لأسباب الهجرة الجماعية إلى سبتة وحماية كرامة المهاجرات والمهاجرين، والتضامن في نفس الوقت مع المهاجرات والمهاجرين الوافدين/ات من دول افريقيا جنوب الصحراء والدفاع عن حقهم في الكرامة والأمان والعمل اللائق والحماية من كل أشكال العنف والتمييز والاستغلال.

· يدين بقوة استمرار اعتقال مناضلي الريف وجيل زيدZ وفناني الراب ويتضامن مع عائلاتهم ويستنكر سياسة الاعتقالات والمتابعات التي تلجأ لها الدولة في حق الأصوات الحرة التي تجهر بالحقيقة؛ ويطالب اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين.

· يعيد التأكيد على مساندته اللا مشروطة للمعتقلة السياسية المناضلة المدونة سعيدة العلمي ويطالب بإطلاق سراحها،

· يجدد تضامنه المبدئي مع الأسيرات الفلسطينيات في سجون الإحتلال، اللواتي يواجهن تعذيبا مضاعفا، وظروفا صحية قاسية؛

· يجدد تأكيده على الموقف المبدئي الداعم للقضية الفلسطينية العادلة، ويدين بشدة الموقف المخزي للدولة المغربية إزاء التطبيع ويعتبر التصدي له وإسقاطه من أولويات مناضلاته ومناضليه؛كما يدين القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي عقد ما يسمى بالمنتدى العالمي للسلام بمدينة الصويرة.

· يجدد تأكيده على الدعوة لبناء جبهة نسائية جماهيرية ديمقراطية قوية للنضال من أجل تحقيق المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنساء خصوصا العاملات والكادحات منهن؛

· يعبر عن تضامنه العميق مع المد اليساري والتقدمي في العالم ومع كفاح الأحزاب والحركات والمنظمات اليسارية والنسائية في مختلف القارات، في مواجهة اليمين المتطرف والفاشية والاستغلال الرأسمالي والامبريالية؛

· وأخيرا فإن المجلس الوطني يدعو إلى توحيد الصفوف وتصعيد النضال من أجل التقدم في بناء حزب الطبقة العاملة والجبهة الشعبية ضد السياسات المخزنية والتطبيع في طريق التحرر الوطني.

المجلس الوطني الثاني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي

السبت 31 اكتوبر 2026

بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 36)

الأمميات السياسية والنقابية بعد الحرب العالمية الثانية (الجزء 7)

الهاشمي كبدة

جراء خنق الأنظمة الفاشية والنازية لفروعها الرئيسية بأوروبا، انهارت وتفككت الأممية العمالية الاشتراكية التي كانت قائمة قبل الحرب العالمية الثانية. وفي أعقاب ذلك، قام حزب العمال البريطاني، الذي حقق فوزا انتخابيا ساحقا وتاريخيا في الاقتراع العام ل 1945، بمسعى لتولي زمام القيادة في الحركة الاشتراكية الأممية. وكانت وراء مبادرته متغيرات جيو-سياسية من أهمها: درء خطر الهيمنة الشيوعية بدول شرق أوروبا، وسد الفراغ المؤسساتي الأممي في مرحلة ما بعد الحرب، وتدبير الاختلافات العميقة حول ألمانيا والتعاون مع الشيوعيين، وتسويق النموذج البريطاني للاشتراكية الديمقراطية. فبشأن المتغير الأول، قرأ حزب العمال البريطاني أن الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية المستقلة بدول وسط وشرق أوروبا، والخاضعة لوجود الجيش الأحمر، كانت تواجه ضغوطا هائلة للاندماج مع الأحزاب الشيوعية المحلية أو الخضوع لها. وهذا ما جعله يعتبر إعادة تنظيم منبر «اشتراكي ديمقراطي أممي» يرنو إلى الغرب وسيلة جوهرية بما يعزز التنظيمات السياسية ذات القناعة الاشتراكية الديمقراطية الواقعة خلف «الجدار الحديدي» الناشئ، ويوفر «بديلا ديمقراطيا» للشيوعية التي تتلقى كل الدعم من الاتحاد السوفياتي(1). وبصدد المتغير الثاني، رأى حزب العمال البريطاني أنه، بالنظر للانهيار الفعلي للأممية العمالية الاشتراكية ولاعتراض العديد من الأحزاب الحاكمة بشأن إحياء هذه المنظمة الدولية الرسمية الجامدة، وباستحضار الحاجة الملحة لإعادة بناء التنسيق الاشتراكي الأممي، فلا مناص من حل مؤقت ومرن يتيح استئناف النقاشات وتبادل المعلومات، دون فرض التزامات دبلوماسية قد تضع الحكومات المنتخبة حديثا في مواقف محرجة(2). وبخصوص المتغير الثالث، انقسمت الأحزاب الاشتراكية الأوروبية انقساما جوهريا حول قضيتي إعادة إعمار ألمانيا، والتعاطي مع الأحزاب الشيوعية. ولتجاوز هذا المأزق، اقتصر التشاور مع الأحزاب الاشتراكية التي تعمل بشكل قانوني، مع استبعاد المكونات السياسية الناشطة بالمنفى والحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني بهدف تجنب حدوث جمود أيديولوجي ناتج عن الانقسامات، مع السعي في الوقت ذاته للحفاظ على جسر تواصل مع سط وشرق أوروبا من خلال فتح النقاش مع الأحزاب الاشتراكية التي كانت تنشط تحت النفوذ الشيوعي(3). وفيما يتعلق بالمتغير الرابع، فبعد ظفر حزب العمال البريطاني بالسلطة، شرع في تنفيذ إصلاحات «جذرية»، طالت تأميم بعض القطاعات الاقتصادية والتأسيس «لدولة الرفاه» ...، ومن ثمة سعى إلى استثمار منجزاته لجعلها نموذجا من الاشتراكية الإصلاحية الديمقراطية التي يمكن الاحتذاء به بأوروبا ما بعد الحرب، وذلك في مقارعة، وفق منظور الحزب، كل من النظامين السوفياتي «الشمولي» والرأسمالي الأمريكي(4).

ولقد نجح حزب العمال البريطاني في تنظيم المؤتمر الاشتراكي الأممي بلندن في الفترة من 17 إلى 19 مايو 1946. وشكل المؤتمر خطوة تأسيسية في إعادة بناء الحركة الاشتراكية الديمقراطية الأممية لما بعد الحرب العالمية الثانية. وتمثلت مخرجاته الرئيسية في: إرساء إطار للاجتماعات الدورية، وإنشاء بنية إدارية، والموازنة بين المكونات الإيديولوجية. فبشأن دورية اللقاءات، وعوض السعي الفوري لإحياء «الأممية العمالية الاشتراكية» القديمة ذات الهيكل التنظيمي الصارم، تبنت الأحزاب المشاركة في المؤتمر نهجا عمليا تشاوريا، واتفقت على عقد اجتماعات دورية تحت مسمى «المؤتمر الاشتراكي الأممي»، والتزمت في البداية بالاجتماع مرتين سنويا للتشاور حول قضايا جيوسياسية واقتصادية ملموسة. وبصدد البنية التواصلية التنسيقية، أسس المؤتمر هيئة وظيفية متفرعة إلى: مكتب المعلومات والاتصال الاشتراكي، ولجنة استشارية مؤقتة(5). ولقد شكل المكتب الأنف الذكر بغاية تبادل المعلومات وتنسيق السياسات بين الأحزاب الأعضاء. بينما عهد للجنة المشار إليه للتو بوضع أسس لما سيتحول لاحقا، في 1947، إلى «لجنة المؤتمر الاشتراكي الأممي». وبخصوص تدبير الاختلافات الإيديولوجية، وفي ظل الانقسامات المتزايدة التي فرضتها الحرب الباردة، نجح المؤتمر في تحقيق توازن بين تيارين رئيسين، من جهة اشتراكيي غرب أوروبا المناهضين للشيوعية، ومن جهة أخرى اشتراكيي إيطاليا وشرق أوروبا المؤيدين للشيوعية والذين كانوا يواجهون ضغوطا هائلة للاندماج في الأحزاب الشيوعية الوطنية الخاضعة للنفوذ السوفياتي أو الانصهار فيها.

واعتبر مؤتمر لندن ل 1946 محطة تمهيدية «للحركة الاشتراكية الديمقراطية الأممية» لبناء «أممية اشتراكية جديدة»، والذي تحقق خلال التئام فروعها بمؤتمر فرانكفورت في 1951. غير أنه في الفترة الفاصلة بين المؤتمرين المشار إليهما للتو، عرفت تلك الحركة تحولات كبرى همت على الخصوص إعادة هيكلتها التدريجية، وهويتها الإيديولوجية، ومعايير العضوية فيها، والتصور التكاملي لمكوناتها الأوروبية. فبشأن التحول الأول، تم إلحاق، في مؤتمر الحركة المنعقد بأنتويرب في نوفمبر 1947، مكتب المعلومات والاتصال الاشتراكي بأمانة حزب العمال البريطاني ضمانا لاستعادة شبكات التواصل، وتم الارتقاء باللجنة الاستشارية المؤقتة إلى «لجنة مؤتمر الأممية الاشتراكية»، وهي التي أصبحت الجهاز الإداري الرئيسي للحركة، وسهرت على الإعداد لترى «أممية اشتراكية جديدة» النور(6). وبخصوص التحول الثاني، ابتعدت الحركة كليا عن المرجعية الماركسية التي سادت قبل الحرب العالمية الثانية، وجسدت، في ممارستها السياسية، مبادئ التعددية الحزبية والتمثيلية البرلمانية واقتصاد السوق، واقرت بكون تبنيها الكامل لمفاهيم الديمقراطية، والليبرالية، وحقوق الإنسان، والحريات الفردية ...، ركائز لا يمكن الاستغناء عنها، وشددت على القطيعة مع الشيوعية. وقد انعكس المعطى الأخير على التحول الثالث، فالحركة ضمت في بدايتها أحزابا من شرق أوروبا وإيطاليا كانت تؤيد تحالفات «الجبهة الشعبية» أو الاندماج مع الأحزاب الشيوعية. غير أن قراءتها للنفوذ السوفياتي خلف «الجدار الحديدي» فرض قطيعة حادة، حيث استنتجت منه أن الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية المستقلة ببولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا تعرضت «لاستيعاب قسري». وهذا ما عارضته لجنة مؤتمر الأممية الاشتراكية إجرائيا، إذ بحلول 1948، ترجمت معارضتها برد فعل تطهيري لصفوفها تمثل في طرد أو قطع علاقاتها مع أي فصيل اشتراكي من شرق أوروبا رضي «بالانصهار» في صفوف الأحزاب الحاكمة بتلك المنطقة، واختارت بدلا من ذلك الاعتراف بلجان اشتراكية ديمقراطية كانت تنشط بالمنفى. وبإيطاليا، جرى تهميش الحزب الاشتراكي الإيطالي، الذي كان يتبنى نهجا مؤيدا للشيوعية، لصالح الحزب الاشتراكي للعمال الإيطاليين المكون السياسي الأشتراكي الديمقراطي المنشق المناهض للشيوعية. وشكل وضع الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني عقبة تنظيمية في وجه هذه اللجنة، فرغم سعي هذا الحزب إلى الخروج من ظل النظام النازي والعودة إلى صفوف الحركة الاشتراكية الديمقراطية الأممية، فقد لقي مقاومة من أحزاب أعضاء في الحركة عانت تحت وطأة الاحتلال الألماني. ومع ذلك، فقد أعيد قبوله رسميا في التكتل الاشتراكي الأممي في أواخر 1947(7). وبصدد التحول الرابع، فقد ظهر انقسام واضح بين الفيدراليين وأنصار التخطيط حول مستقبل أوروبا الموحدة، لاسيما النظام المتحتم نهجه بعد الحرب العالمية الثانية، فبينما جادل الاشتراكيون الديمقراطيون بالقارة الأوروبية، وخاصة من فرنسا وبلجيكا وهولندا، بأن على «الأممية الاشتراكية الجديدة»، بعد إعادة هيكلتها، أن تتولى زمام المبادرة في بناء أوروبا فيدرالية تتجاوز حدود الدول الوطنية، دافع نظرائهم البريطانيون والإسكندنافيون، الذين كانت أحزابهم تتولى السلطة ببلدانهم، عن السيادة الوطنية، إذ رأوا أن أجهزة الدولة الوطنية ضرورية لإدارة التخطيط الاقتصادي وبناء «دولة الرفاه» في كل بلد من بلدانهم(8).

(يتبع)

(1) Ettore Costa, The Labour Party, Denis Healey and the International Socialist Movement, Rebuilding the Socialist International during the Cold War, 1945-1951, Palgrave Macmillan, 2018.

(2) Guillaume Devin, « La renaissance de l'Internationale Socialiste (1945-1951) » dans l'ouvrage collectif dirigé par Hugues Portelli, intitulé **L'Internationale Socialiste**, Éditions de l'Atelier, 1983.

(3) Ettore Costa, The Labour Party, Denis Healey and the International Socialist Movement, Rebuilding the Socialist International during the Cold War, 1945-1951, Palgrave Macmillan, 2018.

(4) Guillaume Devin, « La renaissance de l'Internationale Socialiste (1945-1951) » dans l'ouvrage collectif dirigé par Hugues Portelli, intitulé **L'Internationale Socialiste,** paru aux Éditions de l'Atelier en 1983.

(5) Socialist Information and Liaison Office, «Report of the International Socialist Conference held at Clacton-on-Sea (Essex), 17-19 May, 1946», Circular 1, SILO Bulletin, Number 1, june 1946.

(6) Socialist Information and Liaison Office (SILO), Summary of Proceedings, International Socialist Conference Antwerp, London 28 November - 2 December 1947, Circular 88, Socialist World Journal, Number 2, March 1948

(7) Guillaume Devin, « La renaissance de l'Internationale Socialiste (1945-1951) » dans l'ouvrage collectif dirigé par Hugues Portelli, intitulé **L'Internationale Socialiste**, Éditions de l'Atelier, 1983.

8) Idem.

بؤس «النقد المزدوج»:

من نقد الرأسمالية إلى تفكيك التنظيم الثوري

أبوعلي بلمزيان

في مواجهة النزعات البرجوازية الصغيرة وما بعد الحداثية داخل الحركة الماركسية.

إن النقاش الدائر حول ما يسمى بـ«النقد المزدوج» داخل النهج الديمقراطي العمالي لا يمكن فصله عن الصراع الفكري والسياسي الذي تخوضه الحركة العمالية ضد مختلف أشكال الهيمنة البرجوازية، بما فيها تلك التي تتخفى وراء خطاب الحداثة وما بعد الحداثة، وتستعير مفردات الحرية والاختلاف والتعددية لتبرير نزعات فردية تتناقض، في جوهرها، مع شروط بناء التنظيم الثوري القادر على تغيير موازين القوى الطبقية.

فالمسألة لا تتعلق بمجرد اختلاف في التقدير أو بتباين في قراءة بعض القضايا التنظيمية، وإنما تتصل بطبيعة الحزب الذي تحتاجه الطبقة العاملة، وبالوظيفة التاريخية التي ينبغي أن يضطلع بها في مواجهة الاستغلال الرأسمالي والاستبداد السياسي. هل نحن أمام تنظيم سياسي يستمد شرعيته من ارتباطه الفعلي بنضالات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية، أم أمام تجمع مفتوح على كل أشكال الاختلاف غير المنضبط، حيث يتحول النقاش إلى غاية في حد ذاته، ويصبح الالتزام الجماعي عبئا على حرية الفرد؟

إن هذه الأسئلة تفرض علينا التمييز بين النقد الماركسي الذي يستهدف تطوير الممارسة الثورية وتصحيح أخطائها، وبين النزعات التي تتخذ من النقد ذريعة لتفكيك التنظيم وإفراغه من مضمونه الطبقي.

أولا: المركزية الديمقراطية ليست سلطوية، والانضباط ليس نقيضا للحرية.

إن تصوير النهج الديمقراطي العمالي باعتباره تنظيما سلطويا لمجرد احتكامه إلى قرارات الأغلبية واحترامه للانضباط الجماعي، ليس سوى اختزال أيديولوجي يتجاهل طبيعة التنظيمات الثورية وشروط اشتغالها في ظل نظام طبقي قائم على الاستغلال والقمع.

فالمركزية الديمقراطية ليست امتيازا للقيادة، ولا آلية لإخضاع المناضلين لإرادة فرد أو مجموعة، وإنما هي مبدأ تنظيمي يقوم على وحدة الإرادة والعمل، انطلاقا من نقاش ديمقراطي يسمح بتعدد الآراء وتبادل الحجج والتقييم الجماعي للتجربة النضالية.

إن حرية النقاش داخل التنظيم ليست امتيازا تمنحه القيادة، بل هي ضرورة سياسية وفكرية تفرضها طبيعة الصراع الطبقي نفسه. غير أن هذه الحرية لا يمكن أن تتحول إلى مبرر لتعطيل القرارات الجماعية أو تحويل كل حسم تنظيمي إلى موضوع نزاع دائم.

فالتنظيم الثوري ليس ناديا للنقاش الفلسفي، ولا فضاء لتبادل المواقف الفردية المعزولة عن متطلبات النضال الجماعي. إنه أداة سياسية للطبقة العاملة، تستمد قوتها من قدرتها على توحيد الإرادة والممارسة، ومن استعداد مناضليها لتحمل مسؤولية القرارات التي يساهمون في اتخاذها.

ومن هنا، فإن الانضباط الحزبي لا يعني إلغاء التفكير النقدي، كما أن حرية التفكير لا تعني إعفاء الفرد من مسؤولية الالتزام الجماعي.

ثانيا: النقد الماركسي ليس تفكيكا لا نهائيا للتنظيم.

إن الخلط بين النقد الماركسي والنقد المزدوج، كما يطرح في بعض الخطابات المتأثرة بنزعات ما بعد الحداثة، يكشف عن اضطراب منهجي في فهم العلاقة بين النظرية والممارسة.

فالنقد الماركسي ليس موقفا سلبيا من الواقع، ولا ممارسة ذهنية منفصلة عن الصراع الطبقي، بل هو أداة لفهم التناقضات الاجتماعية وتغيير شروط إنتاجها وإعادة إنتاجها.

إن نقد الرأسمالية لا يكتمل بمجرد كشف تناقضاتها الاقتصادية والاجتماعية، بل يقتضي بناء القوة السياسية القادرة على تجاوزها. كما أن نقد الممارسة التنظيمية لا يستهدف تقويض التنظيم، وإنما تطوير قدرته على الارتباط بالطبقة العاملة والجماهير الشعبية، وتصحيح أخطائه التكتيكية والاستراتيجية.

أما تحويل النقد إلى ممارسة دائمة للتشكيك في كل شيء، دون التمييز بين ما هو قابل للمراجعة وما يشكل الأساس النظري والسياسي للهوية التنظيمية، فإنه يؤدي إلى إفراغ النقد من وظيفته التحررية وتحويله إلى أداة للتعطيل.

إننا لا ندافع عن تنظيم معصوم من الخطأ، ولا عن نظرية خارج التاريخ، بل عن ضرورة التمييز بين النقد الذي يطور الممارسة الثورية والنقد الذي ينتهي إلى نفي إمكانية العمل الجماعي المنظم.

فالمراجعة الفكرية ليست غاية في ذاتها، كما أن الحفاظ على الهوية الماركسية اللينينية لا يعني إغلاق باب الاجتهاد أو تحريم مساءلة الموروث النظري.

ثالثا: ما بعد الحداثة والنزعة الفردية البرجوازية الصغيرة.

إن إحدى المعضلات الأساسية في بعض الخطابات المتأثرة بما بعد الحداثة تتمثل في نقل مفاهيم الاختلاف والتعددية والسيولة من مجال نقد أشكال الهيمنة إلى مجال التشكيك في كل إمكانية لبناء مشروع سياسي جماعي.

فحين يصبح كل التزام تنظيمي تعبيرا عن سلطة، وكل قرار جماعي ممارسة للإقصاء، وكل انضباط شكلا من أشكال القمع، فإننا نكون أمام تصور لا يميز بين السلطة الطبقية التي تمارسها البرجوازية وبين التنظيم الجماعي الذي تحتاجه الطبقة العاملة لمقاومة تلك السلطة.

وهنا تتجلى إحدى المفارقات الأساسية: فبينما ترفع هذه النزعات شعار التحرر من كل سلطة، فإنها تتجاهل أن الرأسمالية نفسها تنتج أشكالا عميقة من الإخضاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأن الحرية الفردية تظل محدودة ما لم ترتبط بتحرير الإنسان من شروط الاستغلال.

إن الفردانية التي تنفصل عن الصراع الطبقي لا تؤدي بالضرورة إلى التحرر، بل قد تتحول إلى شكل من أشكال التكيف مع الواقع القائم، حيث يصبح الانشغال بتفكيك التنظيم أكثر حضورا من الانخراط في معارك الجماهير.

ولا يعني ذلك أن كل نقد للمركزية الديمقراطية هو نزعة برجوازية صغيرة، أو أن كل اختلاف تنظيمي يشكل تهديدا لوحدة الحزب. فالمطلوب هو التمييز بين النقد المسؤول الذي يستهدف تطوير التنظيم، وبين النزعات التي تجعل من الاختلاف الدائم مبررا لرفض الالتزام الجماعي.

رابعا: وحدة النظرية والممارسة شرط لتجاوز التصفوية.

إن الدعوة إلى إخضاع النظرية والممارسة للمساءلة الدائمة، دون تحديد المعايير المنهجية والسياسية لهذه المراجعة، تفتح الباب أمام الخلط بين التصحيح الضروري للممارسة وبين التخلي عن الأسس الفكرية التي تمنح التنظيم هويته الطبقية.

فالماركسية اللينينية ليست مجموعة من النصوص المقدسة، وإنما منهج علمي لفهم المجتمع وتناقضاته، واستخلاص الدروس من التجربة التاريخية والنضالية.

إن النظرية تتطور من خلال الممارسة، والممارسة لا تستقيم دون مرجعية نظرية قادرة على تفسير الواقع وتوجيه الفعل السياسي. ومن ثم، فإن الفصل بينهما يؤدي إما إلى جمود عقائدي يعجز عن فهم التحولات الاجتماعية، أو إلى انتهازية سياسية تتخلى عن المبادئ كلما تغيرت موازين القوى.

لقد مارس النهج الديمقراطي العمالي نقداً ذاتياً حقيقياً في مؤتمره الوطني السادس، محولاً إياه إلى لحظة تاريخية فارقة في الديمقراطية والحوار البناء. إنه النقد الكفيل بربط تقييم المسار التنظيمي بمدى قدرته على دفع عجلة الصراع الطبقي، والتحام التنظيم بالعمال والكادحين، وتعزيز ريادته في المعارك الاجتماعية والسياسية.

إن هذا النقد يفرض اليوم جرأةً في مكاشفة الأخطاء وتصحيحها، والابتعاد الحاسم عن التبرير الذاتي، ونبذ كل أشكال شخصنة الخلافات الفكرية.

خامسا: النهج الديمقراطي العمالي ومهام المرحلة.

إن قوة النهج الديمقراطي العمالي لا تقاس بمجرد صلابة مواقفه النظرية، ولا بقدرته على حسم الخلافات الداخلية، وإنما بمدى ارتباطه الفعلي بنضالات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية، وبقدرته على المساهمة في بناء ميزان قوى يسمح بمواجهة الاستغلال والاستبداد والتهميش.

فالتنظيم الذي ينفصل عن الجماهير يفقد تدريجيا مبرر وجوده السياسي، مهما بلغت سلامة أطروحاته النظرية. كما أن التنظيم الذي يتخلى عن هويته الطبقية باسم التعددية المطلقة يفقد القدرة على تحديد موقعه من الصراع الاجتماعي.

إن المطلوب اليوم ليس الدفاع عن التنظيم دفاعا تبريريا، ولا تحويل النقد إلى معركة لإثبات الولاء، وإنما تطوير نقاش ماركسي مسؤول حول شروط بناء الحزب العمالي الثوري، وحول العلاقة بين الديمقراطية الداخلية والانضباط الجماعي، وبين الاستقلال الفكري ووحدة العمل السياسي.

ومن هذا المنطلق، فإن مواجهة النزعات التصفوية لا تكون بالتشهير بأصحابها أو بتجريم الاختلاف، بل بتقديم الحجة السياسية والفكرية، وتعميق النقاش حول طبيعة المرحلة ومهام التنظيم، وربط كل موقف تنظيمي بمصالح الطبقة العاملة والجماهير الشعبية.

إن القضية الجوهرية ليست الاختيار بين النقد والتنظيم، ولا بين الحرية والانضباط، وإنما بناء تنظيم ثوري يجمع بين ديمقراطية النقاش ووحدة الممارسة، وبين النقد الذاتي والالتزام الجماعي، وبين صلابة المبادئ والمرونة التكتيكية.

فلا نقد ثوريا خارج الصراع الطبقي، ولا تنظيم ثوريا دون ديمقراطية داخلية، ولا وحدة حقيقية دون احترام الاختلاف، كما لا يمكن لأي مشروع تحرري أن يحقق أهدافه إذا تحول الاختلاف إلى ذريعة لتعطيل العمل الجماعي.

إن النهج الديمقراطي العمالي، بما يحمله من مشروع ماركسي لينيني، مدعو إلى مواصلة تطوير تجربته التنظيمية والنضالية، لا بالانغلاق على الذات أو بتقديس الممارسة القائمة، وإنما بالانفتاح النقدي المسؤول على دروس الحركة العمالية وتجارب الشعوب، وبالتمسك بمهمته الأساسية: بناء القوة السياسية المستقلة للطبقة العاملة والكادحين، والمساهمة في تغيير موازين القوى الطبقية، من أجل مجتمع خال من الاستغلال والاستبداد.

الحسيمة 02 نونبر 2026

الاحتجاجات في أوربا، أزمة عابرة أم أزمة منظومة؟

في ملف هذا العدد نحاول مقاربة أبرز الأسباب الكامنة وراء اندلاع الحركات الاحتجاجية الراهنة التي تشهدها فرنسا والعديد من دول أوربا...، باعتبارها تعبيراً عن حالة أوسع من الاحتقان الاجتماعي، واستجلاء الخلفيات الاقتصادية والسياسية للحركات الاحتجاجية، مع استحضار تجارب النضال الاجتماعي خصوصا في فرنسا ودلالاتها الراهنة، ومدى القدرة على احتواء هذه الموجة من الاحتجاجات، وامكانيات اتساعها وتقويتها لتصبح رافعة لإعادة تشكيل موازين قوى، قادرة على معالجة جدور الأزمة البنيوية العميقة وفرض التغيير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الخارجية لفرنسا وباقي الدول الأوربية، قوامه العدالة الاجتماعية والتضامن والديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والسلطة داخل المجتمع ونبذ الحروب...

فرنسا: من أزمة سياسية إلى أزمة في النظام؟

كريم واسولي

تشهد فرنسا منذ أكثر من شهر مظاهرات تتزايد حدّتها وتتسع رقعتها. وقد تبلور جوهر المطالب حول تحسين الخدمات العمومية وتعزيز القدرة الشرائية.

وتأتي هذه الوضعية في سياق أفول السلطة الماكرونية، وفي ظل حملة رئاسية تتمحور حول استقطاب حاد بين اليمين المتطرف بقيادة لوبان (التجمع الوطني، الجبهة الوطنية سابقاً)، واليسار الراديكالي بقيادة ميلونشون (فرنسا الأبية). ومن ثم، يحق لنا أن نتساءل: هل الحركات الاحتجاجية التي تشهدها فرنسا حالياً تعبير عن أزمة سياسية، أم أنها، على نطاق أوسع، تعبير عن أزمة النظام برمته؟

للتذكير، انطلقت الحركة الاحتجاجية يوم 17 شتنبر 2026 من إحدى الثانويات بمدينة كريتاي، للتنديد بنقص الأساتذة وتقادم البنايات والتجهيزات. وابتداءً من 21 شتنبر، أخذت عمليات إغلاق الثانويات، متبوعة بالمظاهرات، تتكاثر للمطالبة بتوفير المزيد من الإمكانيات وتحسين ظروف التعلم. لكن، بدلاً من التعامل بجدية مع تطلعات التلاميذ، قابلت السلطات العمومية مطالبهم بالاستخفاف واستخدام القوة، أملاً في «وأد» الحركة في مهدها.

وأمام الصور التي جرى تداولها، والتي أظهرت قمعاً شرساً للتلاميذ والتجاوزات التي رافقت عمليات إغلاق المؤسسات التعليمية والمظاهرات، انضم الطلبة وأولياء التلاميذ وبعض النقابات إلى الحركة الاحتجاجية. وكان الهدف من هذا الالتقاء، في البداية، هو دعم الحركة، قبل أن يتطور لاحقاً نحو تبني مطالب أوسع نطاقاً، تتمحور حول القدرة الشرائية وتحسين الخدمات العمومية. وقد شهدت مظاهرات 17 أكتوبر مشاركة أكثر من نصف مليون شخص، وفقاً للسلطات العمومية، وأكثر من 800 ألف شخص، حسب الكونفدرالية العامة للشغلCGT. كما عرفت مظاهرات 24 أكتوبر تعبئة جماهيرية مماثلة تقريباً.

وجرى توجيه دعوات للتظاهر يوم السبت 30 أكتوبر، ثم يوم 5 نونبر.

إننا، إذن، أمام حركة احتجاجية عميقة الجذور، لكن ما الذي تعبّر عنه؟

منذ بداية هذا القرن، نشهد تسارعاً في ترجمة الليبرالية المتطرفة إلى سياسات عمومية، ولا سيما من خلال الحد من قدرة الدولة على التدخل، وبالتالي التوجه نحو مزيد من إخضاع الخدمات الأساسية، كالتعليم والحماية الاجتماعية والصحة، لمنطق التسليع والربح. ولتحقيق ذلك، كان لا بد أولاً إما من دفع هذه القطاعات نحو الأزمة، أو التشكيك في نجاعة تدبيرها وحكامة تسييرها، أو إثارة مسألة عدم استدامة تمويلها، كما هو الشأن بالنسبة إلى الحماية الاجتماعية. وهكذا، جرى تدريجياً اعتماد نظام يقوم على نقل الأعباء من الدولة إلى الأفراد، من خلال التأمينات الخاصة في مجال الحماية الاجتماعية، والتوسع المتزايد للمؤسسات التعليمية الخاصة، وتدهور معاشات التقاعد.

وفي السياق نفسه، أخذت كفة توزيع القيمة المضافة بين رأس المال والعمل تميل بشكل متزايد نحو توزيع المزيد من الأرباح على حساب المساهمين. كما أصبحت متطلبات المردودية أكثر ارتفاعاً، إذ تتجاوز في بعض الحالات 15 في المائة. ونتيجة لذلك، ورغم التضخم المتسارع، ظلت الأجور شبه راكدة (إذ يبلغ متوسط الفارق بين الزيادة في الأجور وارتفاع الأسعار نحو 20 في المائة خلال 15 سنة). وقد أدى ذلك إلى تفاقم ظاهرة الإفقار بشكل متسارع (المصدر: جمعية الإغاثة الشعبية).

وتتجلى التداعيات الاجتماعية لهذه الوضعية بشكل خاص على مستوى المجالات الترابية التي تعاني من التهميش والإقصاء، من خلال ما تعيشه من مظاهر، مثل المناطق التي تفتقر إلى الخدمات الطبية، وغياب الخدمات العمومية، وارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب.

وفي المقابل، عمدت الدولة، من خلال تطبيق سياسة العرض التي عززها الرئيس هولاند، وسرّع وتيرتها خلفه ماكرون (سياسة تساقط الثروة من الأعلى إلى الأسفل)، إلى ضخ أموال عمومية ضخمة في المقاولات، عبر آليات غير مباشرة، تتمثل في التخفيضات الضريبية وتقليص التكاليف والأعباء، وآليات مباشرة عن طريق البنك العمومي للاستثمارBPI. وقد قدّرت المساعدات المباشرة، وفق تقرير لمجلس الشيوخ، بنحو 211 مليار يورو.

وفضلاً عن ذلك، تلجأ الشركات الكبرى، وكذلك الأشخاص الأكثر ثراءً، إلى آليات التحسين والتحايل الضريبي من أجل تقليص مساهماتهم في المالية العمومية إلى أدنى حد ممكن.

وبصورة عامة، فإن السياسات المتبعة منذ أكثر من 15 سنة قد انحازت بشكل واسع إلى مصالح رأس المال، على حساب الظروف المعيشية الفعلية للطبقات الشعبية والعمال.

التداعيات السياسية:

في مواجهة هذه الوضعية، ترسخ لدى الطبقات الشعبية شعور متزايد بانعدام الثقة في الطبقة السياسية، ولا سيما في صفوف الطيف السياسي الممتد من اليمين الموصوف بالتقليدي (حزب الجمهوريين) إلى الاشتراكيين الديمقراطيين (الحزب الاشتراكي). والحقيقة أنه على المستوى الاقتصادي، يتبنى هذا الطيف السياسي، عملياً، العقيدة الاقتصادية نفسها، باستثناء بعض الاختلافات الهامشية. ومن هنا نشأ الاستقطاب حول قطبين: قطب اليمين المتطرف وقطب اليسار الراديكالي.

أما قطب اليمين المتطرف، فبعد فترة طويلة من محاولات «التطبيع» مع خطابه وصورته، ساعدته خلالها مجاملة بعض وسائل الإعلام وبعض رجال الأعمال، لم تعد صورة التجمع الوطني مثيرة للنفور كما كانت في السابق. بل إنه تمكن من كسب معركة ثقافية. فقد أدى الشعور بالتراجع الاجتماعي وفقدان المكانة إلى إطلاق العنان للنزعات المعادية للأجانب لدى شريحة من السكان، وهو ما يتجلى في مظاهر من الإسلاموفوبيا التي لم تعد تخفي نفسها، بل أصبحت تُعبّر عن مواقفها بشكل صريح ومعلن.

وعلى الرغم من أن البرنامج الاقتصادي لحزب الجمهوريين(LR) يقوم على الليبرالية، وبالتالي لا يختلف كثيراً عن برنامج «الماكرونية»، فإن التجمع الوطني (RN) نجح في ترسيخ فكرة تحميل المهاجرين مسؤولية الأزمات، وفق معادلة مفادها: لا مهاجرين، لا أزمات. إنها مغالطة فكرية يساهم في ترويجها عدد كبير من الفاعلين.

أما قطب اليسار الراديكالي، فيحلل الوضعية، بصفة عامة، من زاوية التناقض بين الأطماع الشرسة للرأسمالية ومطالب الطبقات الشعبية الساعية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. ولذلك، فإن الحلول المقترحة من طرفه تسير في الاتجاه المعاكس لمصالح رأس المال. ومن هنا، فإن مختلف الأوساط والقطاعات التي تحقق الازدهار والربح على حساب الطبقات الشعبية تخشى بشدة وصول اليسار الراديكالي إلى السلطة.

ونظراً لصعوبة مهاجمة هذا القطب على مستوى برنامجه الاقتصادي، عملت التحالفات القائمة على مصالح رأس المال بلا كلل على تهميشه وإقصائه. وتتمثل إحدى آليات هذا المسعى في اللجوء إلى حيلة تقوم على تصوير دعم الشعب الفلسطيني باعتباره مواقف معادية للسامية. ويضاف إلى ذلك تخوف التيار الاشتراكي الديمقراطي من تهميشه لفائدة اليسار الراديكالي، وهو ما يفسر التعبير المتداول عن وجود «يسارين لا يمكن التوفيق بينهما». غير أن هذا اليسار، الموصوف بالراديكالي، يستند اليوم إلى حركة شبابية أخذت تدرك الرهانات الحقيقية للمرحلة الراهنة.

وإذا كانت هذه الحركة الاحتجاجية ناتجة، في جوهرها، عن الأطماع الشرسة للرأسمالية، التي تعمل على تقويض آليات التضامن والعدالة الاجتماعية، فإن السؤال المطروح هو: هل ستتمكن المطالب الفئوية والمطلبية من الالتقاء والتفاعل فيما بينها، لتشكيل أفق سياسي موحد؟

هذه بعض العناصر، غير الحصرية، التي يمكن أن تسهم في تحليل الأزمة الراهنة التي تعيشها فرنسا. إنها أزمة ذات جذور عميقة، ولا يمكن معالجتها بإجراءات شكلية وجزئية، دون التصدي للسؤال الجوهري المتعلق بكيفية توزيع الثروة.

النهج الديمقراطي
الملف
العدد : 675
من 5 الى 11 نونبر 2026
08
annahjad@gmail.com

انتفاضات تلاميذ الثانويات في قلب الحركات الاجتماعية بفرنسا

في مختلف أنحاء العالم تقريباً، وأمام مستقبل يزداد قتامة، يعبّر الشباب عن أنفسهم بشكل عفوي وبأساليبهم الخاصة. وفي فرنسا، ظلت الحياة العامة والسياسية تتخللها باستمرار انتفاضات اجتماعية، لا تمثل سوى اللحظات الأكثر بروزاً في مسار احتجاج عميق على التفاوتات الاجتماعية وما ينجم عنها من ظلم اجتماعي، وهو احتجاج لم يتوقف عن الاتساع والتفاقم.

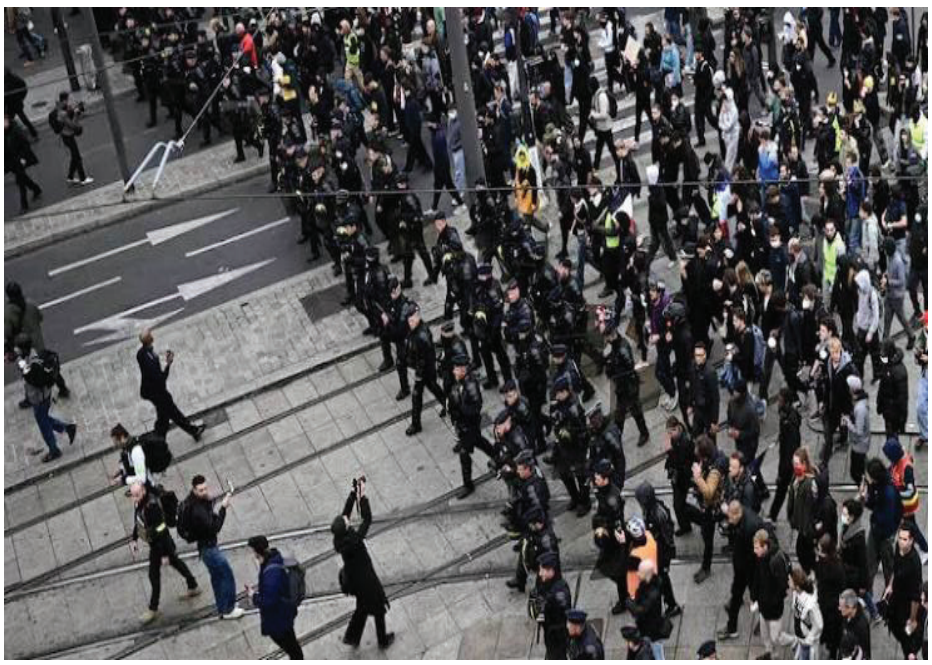
عزيز شوقي

خلال شهر شتنبر، تحركت التلميذات والتلاميذ في الثانويات الفرنسية للتنديد بالظروف المعنوية والمادية داخل المؤسسات التعليمية العمومية. ذلك أن معظم هذه المؤسسات تشهد تدهوراً متواصلاً، يتجلى في نقص الإمكانات والموارد، ولا سيما على مستوى هيئة التدريس. ويعيش التلاميذ والتلميذات هذه الوضعية بدرجات متفاوتة؛ ففي ضواحي المدن الكبرى وأطرافها، تبدو الأوضاع أكثر خطورة بكثير. فمنذ مدةٍ طويلة، تواجه الضواحي مساراً متواصلاً من العزلة والتهميش وتحولت الأحياء إلى ما يشبه الغيتوهات، بالنظر إلى التدهور المتزايد الذي تعرفه الخدمات العمومية عموماً، سواء في مجال التعليم والصحة، أو في مجالات النقل والأمن.

وفي المؤسسات التعليمية، يواجه التلاميذ، الذين غالباً ما يتابعون دراستهم داخل أقسام مكتظة، نقصاً في التجهيزات والوسائل البيداغوجية، والمرافق الصحية، والمكتبات، والفضاءات المخصصة لممارسة الأنشطة الرياضية والفنية (...). ويضاف إلى ذلك غياب الوضوح وعدم اليقين بشأن آفاق المستقبل. فقد أصبح الولوج إلى التعليم العالي خاضعاً لانتقائية شديدة من خلال منصة «باركور سوب» (Parcoursup). أما المؤسسات التعليمية الخاصة، فغالباً ما تكون حكراً على أبناء البرجوازية والنخب. وهكذا، أخذ الاختلاط الاجتماعي داخل الفضاء المدرسي يتلاشى تدريجياً.

وتُعد هذه الوضعية نتيجة لسياسة عمومية ترمي إلى إرساء نظام يقوم على آليات إعادة إنتاج الطبقات الاجتماعية والحفاظ على الوضع القائم. ويمكن تفسير هذا التراجع في مجال التعليم، على وجه الخصوص، بالأولوية التي تُمنح حالياً لميزانية الدفاع في إطار إعادة التسلح. وهي نزعة تُلاحظ، في الواقع، على المستوى الدولي، ولا سيما في أوروبا، عقب اندلاع النزاع المسلح بين روسيا وأوكرانيا. ويتمثل الهدف الذي حدده الاتحاد الأوروبي حالياً للدول الأعضاء في تخصيص ما لا يقل عن 5 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي للنفقات العسكرية، وذلك على حساب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ولا سيما التعليم والصحة والتقاعد.

من جهة أخرى، ترتبط الأوضاع الراهنة لتلميذات وتلاميذ الثانويات ارتباطاً وثيقاً بتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، بالنظر إلى أن توظيف هذه التكنولوجيات يجري أساساً بهدف تعزيز الإنتاجية وزيادة الأرباح. ويترتب عن ذلك، بصورة مباشرة، تراجع فرص الشغل، حتى



بالنسبة للوظائف التي تتطلب تأهيلاً عالياً، أو ارتفاع بنيويا في معدل البطالة، إلى جانب تنامي الطابع اللاإنساني للعلاقات الاجتماعية.

كما أن الانفصال بين النظام التعليمي والتقدم التكنولوجي يؤدي حتماً إلى ارتفاع معدل البطالة في صفوف الشباب الحاصلين على الشهادات، وهو وضع يتفاقم بفعل تقليص المكتسبات الاجتماعية أو التراجع عنها، مثل تعويضات البطالة، والمساهمة الجزئية في أداء تكاليف السكن، والحد الأدنى من الدخل الذي يضمن العيش أو الكرامة (...). ويضاف إلى ذلك نقل الأنشطة الصناعية إلى بلدان أخرى، وهي ظاهرة ليست في الواقع سوى نتيجة لعولمة رأس المال، الذي يسعى إلى تحقيق معدلات أعلى من الأرباح في مناطق تنخفض فيها تكاليف الإنتاج، ولا سيما تكلفة قوة العمل.

وأمام هذه الحقيقة، كان حراك «السترات الصفراء» سنة2018 قد عبّر عن احتجاج اجتماعي جمع فئات اجتماعية متعددة تضررت سلباً من السياسات العمومية. وقد تمحور هذا الحراك، على الخصوص، حول تقارب النضالات الاجتماعية وتوسيع التعبئة إلى أقصى حد ممكن، مع اعتماد أساليب تنظيمية جديدة ومرنة، تقوم أساساً على التنسيق واتخاذ القرارات عن طريق التصويت المباشر. أما الرد الرسمي على هذا الحراك، فقد اتخذ أساساً شكل قمع بوليسي عنيف.

وفي الفترة نفسها تقريباً، تحركت الحركات البيئية للتنديد بالتدابير والإجراءات العمومية التي تترتب عنها آثار سلبية على البيئة ومناهضتها. وفي هذه الحالة أيضاً، ردت الدولة، عبر أجهزتها الأمنية، بالقمع العنيف. بل إن وزير الداخلية، جيرالد دارمانان، ذهب إلى حد ابتكار مصطلح «الإرهاب البيئي» لوصف أنشطة النشطاء البيئيين المعارضين لمشاريع الأحواض المائية الضخمة المخصصة لتخزين المياه، المعروفة باسم «ميغاباسين» (Mégabassines).

وبالمثل، خاضت النقابات، على مدى عدة أشهر، تعبئة واسعة ضد إصلاح نظام التقاعد. وهنا أيضاً، تراوح الرد الرسمي بين الصمم واللامبالاة من جهة، والعنف من جهة أخرى. ولا ينبغي أن ننسى حراك عمال النظافة وجمع النفايات الذي استمر عدة أسابيع، ولا سيما في العاصمة باريس.

وعلى المستوى الدولي، وفي مواجهة الحرب الإبادية التي تشنها دولة إسرائيل الصهيونية على فلسطين، نظمت العديد من المظاهرات التضامنية، التي تعرضت في كثير من الأحيان للمنع أو القمع. أما وسائل الإعلام المهيمنة، فقد عملت أساساً على إثارة الالتباس والخلط بين مناهضة الصهيونية ومعاداة السامية. وكانت هذه المظاهرات تطالب بوقف إمدادات الأسلحة إلى الكيان الصهيوني وفرض عقوبات اقتصادية عليه.

وفي يونيو 2024، اتخذ الرئيس إيمانويل ماكرون قرار حل الجمعية الوطنية. وبعد الانتخابات، رفض ماكرون تشكيل حكومة منبثقة عن «الجبهة الشعبية الجديدة» (Nouveau Front Populaire) . وقد أتاح ذلك تعزيز موقع اليمين المتطرف، الذي يمثله أساساً حزب «التجمع الوطني» (Rassemblement national)، المعروف بمواقفه العنصرية وكراهيته للمهاجرين وتعاونه مع النازيين.

إن الحراك الاجتماعي الراهن، الذي أطلقته انتفاضات تلميذات وتلاميذ الثانويات، ليس إذن حراكاً معزولاً أو منفصلاً عن سياقه. فوسائل الإعلام المهيمنة والسلطة السياسية ستحاولان، بالدرجة الأولى، تشويه صورة هذا الحراك والنيل من مصداقيته، من خلال التركيز على مظاهر العنف التي يلجأ إليها الشباب، واتهام «مجموعات اليسار المتطرف واليسار الأقصى» بالسعي إلى إشاعة الفوضى.

ويظل العمى المتعمد والصمم الممنهج في مواجهة الحركات الاجتماعية هما القاعدة السائدة. وهما، في الواقع، تعبير عن أزمة المعنى التي تعاني منها السياسة نفسها، حيث يجري استبعاد الحوار بصورة شبه منهجية أو تحريف مساره، ليحل محله القمع العنيف.

غير أن العنف الاستثنائي الذي يصدر عن الشباب ليس، في المقام الأول، سوى رد فعل على عنف بنيوي شامل، أقل ظهوراً لكنه أكثر عمقاً واستمرارية. ويتجلى هذا العنف في تجريد الخصوم وضحايا التفاوتات والظلم الاجتماعي من إنسانيتهم.

ومع ذلك، أثبتت الحركات الاجتماعية في فرنسا، تاريخياً، قدرتها على الصمود والإبداع، رغم القمع الذي تتعرض له. ففي مواجهة القمع الوحشي الذي تمارسه الدولة، نزل الطلبة والأساتذة وأولياء الأمور إلى الشارع لمساندة تلميذات وتلاميذ الثانويات ومواكبة تحركاتهم وتأطيرها.

وفي ظل هذه الوضعية التي تقترب من حالة شبه انتفاضية، أصبحت الحركات الاجتماعية أكثر وعياً بالتناقضات الحقيقية والعوائق البنيوية التي تحول دون التغيير. كما تجد حركات اليمين المتطرف، التي تشكل آخر معاقل رأس المال الرجعي، نفسها مضطرة إلى الكشف عن حقيقتها وإظهار وجهها القبيح، أي وجه الفاشية الجديدة، التي يجري تقديمها بتعبير ملطف تحت مسمى «الديمقراطية غير الليبرالية».

وفي الوقت الراهن، يميل الحراك الذي أطلقته انتفاضات تلاميذ الثانويات إلى الامتداد نحو دول أوروبية أخرى. غير أن الانتفاضات نفسها تختمر أيضاً في قارات أخرى. وتكمن قوة الحركات الاجتماعية على المستوى الدولي في قدرتها على التنظيم الذاتي والتعبئة حول مشروع مجتمعي تُحدَّد أهداف التغيير الاجتماعي في إطاره بصورة ديمقراطية، ويجري الاتفاق عليها وتقاسمها بين مختلف مكوناته.

فرنسا بين انتفاضة ماي 1968 وانتفاضة التلاميذ والشباب الحالية:

تحولات الصراع الاجتماعي وآفاق التغيير



حسن اوالحاج

مقدمة: الشعلة التي لا تموت تحت الرماد

تشهد فرنسا، بصفتها إحدى حواضر الرأسمالية الأوروبية المتقدمة، مخاضات اجتماعية حادة تعيد إلى الواجهة التناقضات البنيوية الكامنة في جوهر النظام الرأسمالي. وحين تندلع الاحتجاجات الشبابية والطلابية في الشوارع الفرنسية، لا يمكن قراءتها باعتبارها مجرد فوران عاطفي عابر لجيل متمرد، بل بوصفها زلازل سياسية مصغرة تكشف عن تصدعات عميقة في بنية الهيمنة الطبقية.

في هذا السياق، تبرز المقارنة التحليلية بين المحطة التاريخية الفارقة لـ انتفاضة ماي/أيار 1968 والانتفاضات والاحتجاجات الطلابية والشبابية المعاصرة، كأداة منهجية لا غنى عنها لفهم كيف تطور الصراع الاجتماعي، وكيف تحولت أشكال الاستغلال الرأسمالي من دولة الرفاه الكلاسيكية إلى التوحش النيوليبرالي المعولم.

أولاً: ماي 1968 – أزمة الهيمنة وبنيوية التناقض الرأسمالي

انطلقت أحداث ماي 1968 شرارتها الأولى من مقاعد جامعة نانتير على يد طلاب رفضوا اغتراب الجامعات التقليدية وتجفيف الحياة العامة، لكنها سرعان ما تطورت بفعل الديناميكية الطبقية إلى أضخم إضراب عام في تاريخ فرنسا الغربي، شارك فيه أكثر من عشرة ملايين عامل وعاملة. من المنظور الماركسي، لم تكن تلك الأحداث مجرد ثورة ثقافية أو صراع أجيال، بل كانت أزمة بنيوية متكاملة الأطراف:

أزمة الرأسمالية الاحتكارية ودولة ديغول: تميزت مرحلة الستينيات في فرنسا بتمركز شديد لرأس المال وتنامي دور الدولة البيروقراطية في ضبط الإيقاع الاقتصادي، مع تهميش متصاعد للمجتمع وتحويل الإنسان إلى مجرد ترس في آلة الإنتاج والاستهلاك (السلعنة المفرطة).

وحدة الطلبة والعمال: أدركت الطليعة الواعية آنذاك أن الاحتجاج الطلابي، مهما بلغت راديكاليته العفوية، يظل عاجزاً عن زعزعة أركان النظام ما لم يلتحم بالقوة المادية الكبرى للطبقة العاملة. حين أغلقت المصانع واحتلت الجامعات، باتت السلطة الفعلية لرأس المال مهددة بالسقوط.

دور البيروقراطية الحزبية والنقابية: كشفت مآلات 1968 عن الدور الخياني للقيادات الإصلاحية والبيروقراطية (مثل الحزب الشيوعي والنقابات الكبرى) التي عملت على امتصاص الغضب الثوري عبر مساومات اقتصادية ضيقة عُرفت بـ «اتفاقيات غرينيل»، لإنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار، مما يؤكد المقولة الماركسية الخالدة: «أزمة الثورة هي، في جوهرها، أزمة قيادة واعية».

ثانياً: انتفاضة التلاميذ والشباب الحالية – توحش النيوليبرالية وبرلترة المستقبل

تعكس الاحتجاجات الطلابية والتلاميذية المتجددة في فرنسا، المتزامنة مع غضب اجتماعي عارم ضد غلاء المعيشة وسياسات التقشف، تحولاً جذرياً في طبيعة الصراع الاجتماعي. إننا اليوم لسنا أمام رأسمالية الرفاه النسبي التي عرفتها حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بل أمام الرأسمالية المالية المعولمة في مراحل أزمتها المتأخرة:

سلعنة التعليم وتفكيك الخدمات العامة: لم يعد التعليم العمومي في فرنسا ذلك المصعد الاجتماعي الذي يضمن ترقية الطبقات الشعبية؛ بل تحول عبر السياسات التقنوقراطية والمنصات الرقمية (مثل نظام Parcoursup) إلى أداة لفرز وتصنيف الطلاب وفق احتياجات سوق العمل الرأسمالي. إن الهجوم على المدارس الثانوية والجامعات هو هجوم طبقي مباشر يهدف إلى تفكيك ما تبقى من دولة الرفاه الاجتماعي.

البرلترة الشاملة والهشاشة الاجتماعية (الجيل المعلق): يعاني الشباب والجيل الحالي من حالة «برلترة» مبكرة ومستدامة. فلم تعد البروليتاريا محصورة في أسوار المصانع التقليدية، بل امتدت لتشمل هذه الجماهير الطلابية والشبابية التي تواجه عقود عمل مؤقتة، وبطالة هيكلية، وانعداماً تاماً للأفق المستقبلي. الاغتراب هنا أصبح شاملاً، يمس السكن، الصحة النفسية، والقدرة على البقاء بكرامة.

أفق التشتت والعفوية: تماماً مثل بدايات 1968، تتميز التحركات الحالية بطابعها العفوي واللامركزي وقدرتها العالية على مواجهة القمع البوليسي الممنهج؛ غير أنها تعاني في المقابل من ضعف شديد في التنظيم السياسي المستقل وغياب جبهة عمالية موحدة تدمج نضال الشارع التعليمي بالإضرابات العمالية الكبرى، مما يسهل على الدولة احتوائها إعلامياً

ثالثا آفاق التغيير من منظور المادية التاريخية

إن قراءة هذه التحولات عبر المنهج الماركسي تقتدي بضرورة تجاوز التوصيف الوصفي للاحتجاجات نحو استشراف آفاق التغيير الحقيقي. التاريخ لا يعيد نفسه بحذافيره الميكانيكية، وماي 1968 ليس قالبًا جاهزًا يمكن إسقاطه على واقع اليوم؛ لكن قانون التطور الرأسمالي يظل ثابتًا في تناقضاته:

معضلة الوعي والبديل: تثبت التجربة التاريخية أن العفوية والاحتجاجات الموسمية قادرة على هز استقرار الأنظمة الرأسمالية وإرباك خططها، لكنها تظل عاجزة عن إحداث انقلاب ثوري بنيوي ما لم ترتق إلى مستوى الوعي الطبقي الواعي بذاته ولذاته، ومسلحة ببرنامج سياسي بديل يكسر احتكار الأقلية الرأسمالية للثروة والسلطة.

وحدة المصالح الطبقية: إن مخرج الأزمة الحالية في فرنسا لا يمكن أن ينجز عبر نضالات معزولة داخل قطاع التعليم أو في قطاعات الخدمات وحدها؛ بل يشترط تبلور جبهة تضامن كبرى تربط بين غضب الشباب والطلاب ضد السلعنة، وبين نضالات الطبقة العاملة والتقاعد والمأجورين ضد قوانين الاستغلال النيوليبرالي.

الخلاصة: طالما استمرت الدولة البرجوازية في إخضاع كافة مناحي الحياة الإنسانية لمنطق الربح والسوق، ستظل انتفاضات الشارع الشبابية والطلابية هي البركان الكامن تحت رماد الاستقرار الرأسمالي المزيف. إنها إنذارات مبكرة تؤكد أن النظام عاجز عن تقديم مستقبل آمن للبشرية، وأن البديل الاشتراكي يظل هو الضرورة التاريخية الوحيدة لإعادة بناء المجتمع على أسس العدالة والتضامن الإنساني الحقيقي.

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

«انتخابات» وحروب لا تتوقف احذروا الأوهام!!



يتواصل العدوان والحصار على قطاع غزة، وتتزايد معاناة الأهل وعذاباتهم من ضيق الحال وجرائم القتل والقصف والتدمير والتهديد اليومية، وشح المساعدات الإنسانية، وفقدان أي فرص للعمل، وسوء ظروف السكن والمأوى في مخيمات النزوح ورداءة الأوضاع الصحية والتعليمية، وتدمير محطات الماء والكهرباء و نقص حاد للدواء.

وما يفاقم الأوضاع الحياتية أكثر هو جشع التجار والغلاء الفاحش بأسعار السلع الأساسية، وتغوّل عصابات القتل والإجرام والسلب والنهب التابعة والمرتبطة بالاحتلال، وقبل ذلك استمرار رفض الكيان الصهيوني لاتفاق وقف إطلاق النار، وخطة ترامب وقرار مجلس الأمن 2803 الأمر الذي يقطع الطريق على أي انفراج يتعلق بحياة الناس أو إعادة الإعمار، أو الانسحاب «الإسرائيلي» من ثلثي أراضي القطاع، ليبقى ما يزيد عن مليوني فلسطيني يعيشون على مساحة لا تتجاوز 125 كيلو متر بحيث باتت نسبة الكثافة السكانية وهي الأعلى في العالم 16 ألف بدل من 6 ألاف على الكيلو متر مربع الواحد.

وبنفس الوقت ما يجري في القدس والضفة الغربية من تهويد واستيطان ومصادرة 60% من أراضي الضفة، وتوغلات يومية أمنية منظمة، وتلك التي يشنها المستوطنون على البيوت وعلى المزارعين، وعمليات النهب والحرق، وتخريب المحاصيل، واقتلاع أشجار الزيتون، وقطع الطرقات، وعمليات الاقتحام والاعتقال وتدمير المنازل، وفي الجليل والنقب مشاريع التهويد والاستيطان وبناء أربعين مستوطنة صهيونية ، وكل ذلك بهدف الاقتلاع ودفع الفلسطينيين إلى «الهجرة الطوعية»، وحقيقة الأمر إنه مشروع التهجير القسري، تمهيدا لتقسيم الضفة (مشروع E1) وضمها بأكملها.

فالمشروع الصهيوني واستهدافاته الحالية تسير باتجاه إلغاء الوجود الفلسطيني وأي وجود له على خلفية قومية، وشطب الهوية الوطنية الفلسطينية، وتغيير الجغرافيا الفلسطينية أيضاً بما يخدم مشاريع الاستيطان والسياسيات الأمنية الإسرائيلية. يواجه الفلسطينيون في الضفة و غزة والقدس تحديات خطيرة، كما تواجه القضية الفلسطينية خطر التصفية، وليعلم من يراهن على نتائج الانتخابات سواء الإسرائيلية أو الأمريكية بأنها لن تغيّر استراتيجيات الشطب والإلغاء والإحلال، فلا خيار أمام الفلسطينيين إلا قبول التحدي والمواجهة، وهذا ما يفرض ضرورة الاستفادة من تأجيل الانتخابات الفلسطينية والذهاب باتجاه الحوار والتوافق والوحدة الوطنية الفلسطينية على أساس برنامج وطني مقاوم وقيادة موحدة للمقاومة، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية واستعادة دورها ومكانتها في قيادة المشروع الوطني الفلسطيني الموحد، ومشاركة فاعلة وحقيقية للكل الوطني.

من يراهن على الانتخابات هذه ونتائجها كأنه يستمر في تبديد المكتسبات التي حققها الشعب الفلسطيني بتضحياته الجسام، لا يتوقف الأمر على ما تتعرض له القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني من أخطار استراتيجية، فالعدوان مستمر على لبنان وسورية، واحتلال أراضي في جنوب البلدين الشقيقين، والهدف الرئيسي هو التوسع تحت عناوين المناطق الأمنية، والمناطق العازلة، وتستمر التوغلات والتهديدات التي وصلت أحياناً إلى ريف دمشق في سورية رغم تصاعد الغضب الشعبي والرسمي، وأيضاً يستمر الاحتلال والقصف والتدمير في معظم الجنوب اللبناني وكل المناطق المبّنية في الخرائط الملونة وما حولها رغم نفاذ صبر الشعب اللبناني وجمهور المقاومة الذي يدعو إلى المواجهة وتحرير الجنوب على عكس موقف الحكومة والرئاسة اللبنانية التي تراهن على حل أمني وثم سياسي.

إذاً الاحتلال هو الهدف بحد ذاته، أما تعزيز الأمن ما هو إلا ذريعة لتبرير الاحتلال والتوسع.

إن الرهان الخاسر على الانتخابات الأمريكية والإسرائيلية أو المفاوضات سيزيد من تغول العدو وغطرسته حيث كل القوى المتنافسة في الانتخابات الإسرائيلية سواء كانت يمينية أو يمين وسط أو يمين متطرف على اتفاق بهذه الاستراتيجية العدوانية، وإن تباينت بعض التكتيكات فيما بينهم، وكذلك كل الإدارات الأمريكية تتعهد بحماية الكيان الصهيوني وتقديم الدعم المطلق له.

وعلى محور الخليج ومضيق هرمز والحرب العدوانية على إيران وفرض الحصار والعقوبات والتهديد بعدوان مباشر واسع جديد، يدلل على أن الحرب مستمرة بأشكال وأدوات مختلفة. وهي لم تتوقف أصلا حتى في ظل اتفاق (الخمسة + واحد)، بين أمريكيا وأوروبا وإيران في عهد أوباما وإدارة الديمقراطيين بل استمرت العقوبات وإجراءات الحصار رغم بعض الانفراجات المحدودة التي تمت، والسبب هو أن الاستراتيجية الأمريكية في زمن الإدارات المتعاقبة «الديمقراطية» أو «الجمهورية» واحدة، ويتم إدارة الصراع بهدف المزيد من الهيمنة والسيطرة بأشكال وطرق مختلفة، رغم أن نتائج الانتخابات النصفية الحالية الذاهبة بنتائجها حسب الاستطلاعات لصالح «الديمقراطيين» فقد تحّد قليلاً من صلاحيات أو حرية الرئيس ترامب وخاصة في قرار الحرب، وهنا يجب أن لا ننسى بان جرائم الإبادة في غزة بدأت بآخر عهد «الديمقراطيين» والرئيس بايدن .

وعلى جبهة باب المندب في البحر الأحمر وبحر العرب وما يجري في اليمن، ورغم تجنب أمريكا التدخل المباشر مجدداً في الحرب هناك مستفيدة من دورس التدخل السابق الذي انتهى بانسحاب بوارجهم إثر اتفاق غير معلن مع حكومة صنعاء. إلا أن إعادة التصعيد على تلك الجبهة هدفه السيطرة على المضيق أولاً وقطع ما يسمى بأذرع إيران وبكل الأحوال الشعب اليمني كله وشعوب دول الجوار هم من سيدفعون الثمن إذا لم يتنبهوا للأخطار المدقة بهم.

إن صمود الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة في مواجهة الغطرسة الأمريكية الصهيونية سيفشل المخططات، وما على حكومات دول المنطقة إلا التنبه للأخطار والبحث في وسائل الدفاع عن سيادة الأوطان والبلاد، وصون حقوق الشعوب بالدفاع عن أراضيها والشروع في صياغة تحالفات أو تفاهمات لتعزيز الأمن والاستقرار ومصالح الدول والشعوب بعيداً عن أي تدخلات خارجية ومواجهة أية استهدافات تنال من أمن المنطقة واستقرارها.

المشروع الصهيوني ركيزة استعمارية استراتيجية للغرب الإمبريالي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من كونه حسب الادعاءات الصهيونية حلا «للمسألة اليهودية» أو استجابة لإقامة «الوطن القومي لليهود» لذلك لسان حالهم يقول لن يكون هناك سلاماً إلا بالقدر الذي يخدم المصالح الصهيونية والإمبريالية، فالصراع سيستمر في فلسطين والمنطقة على دول وشعوب المنطقة معرفة إدارته ومواجهته بكل الأشكال بدون أي أوهام.

عن بوابة الهدف الإخبارية

فرنسا على صفيح ساخن:

أزمة حكم عابرة أم مأزق بنيوي للنموذج الاجتماعي والسياسي؟

تعود فرنسا مجدداً إلى واجهة الاحتجاجات الاجتماعية، في مشهد يستحضر محطات بارزة من تاريخها النضالي الحديث، من انتفاضات الضواحي والحركات الطلابية والعمالية، إلى احتجاجات «السترات الصفراء» سنة 2018، ومعركة الدفاع عن نظام التقاعد سنة 2023. غير أن ما يميز الحراك الراهن هو انطلاقه من المؤسسات التعليمية، عبر احتجاجات تلميذات وتلاميذ الثانويات ضد تدهور أوضاع المدرسة العمومية ونقص الأطر التربوية والإمكانيات، قبل أن تتسع دائرته بانضمام الطلبة وأولياء الأمور والنقابات وشرائح اجتماعية أخرى، لترتفع المطالب من تحسين ظروف التمدرس إلى قضايا القدرة الشرائية وجودة الخدمات العمومية والعدالة الاجتماعية.

وقد كشفت تطورات شهري شتنبر وأكتوبر 2026 عن اتساع رقعة الاحتجاجات وتجاوزها طابعها المحلي والقطاعي. فحسب معطيات وزارة التربية الوطنية التي نقلتها صحيفة «لوموند»، شملت التحركات أكثر من 1020 مؤسسة ثانوية يوم فاتح أكتوبر، من بينها 222 مؤسسة تعرضت للإغلاق. كما شارك نحو 266 ألف شخص في مظاهرات 6 أكتوبر وفق وزارة الداخلية، مقابل تقديرات أعلى للجهات المنظمة، فيما قدرت تقارير إعلامية عدد المشاركين في احتجاجات 17 أكتوبر بنحو 550 ألف متظاهر. وتعكس هذه الأرقام اتساع التعبئة، رغم اختلاف التقديرات، كما أن المواجهات والتدخلات الأمنية والاعتقالات أثارت نقاشاً حول حدود الحق في الاحتجاج وطبيعة تعامل السلطات مع الحركات الشبابية.

ح. ب

أزمة المدرسة العمومية تعكس الاختلالات الاجتماعية

لا يمكن فهم انطلاق الحراك من المؤسسات التعليمية بمعزل عن الاختلالات التي تعرفها المدرسة العمومية الفرنسية. فمشكلات نقص المدرسين واكتظاظ الأقسام وتقادم البنايات وضعف التجهيزات ليست مجرد اختلالات تدبيرية، بل تعكس تفاوتات اجتماعية ومجالية في الولوج إلى تعليم جيد. ففي الدخول المدرسي لسنة 2025، بلغ عدد تلاميذ التعليم الثانوي نحو 5.62 ملايين، منهم 4.43 ملايين في القطاع العمومي. ووصل متوسط عدد التلاميذ بالقسم إلى 30.2 في المسالك العامة والتكنولوجية بالثانويات، و25.7 في الإعداديات. كما بلغ عدد التلاميذ لكل مدرس في التعليم الابتدائي 17.9، مقابل متوسط أوروبي قدره 13.3.

وتطرح هذه الأرقام سؤال تكافؤ الفرص، خصوصا في ظل الفوارق بين المؤسسات الموجودة في الأحياء الميسورة وتلك الواقعة في الضواحي والمناطق الشعبية. فالمدرسة التي يفترض أن تكون وسيلة للارتقاء الاجتماعي وتقليص الفوارق الطبقية، مهددة بأن تتحول إلى آلية لإعادة إنتاجها، بما يجعل المستقبل الدراسي والمهني للشباب مرتبطا، إلى حد بعيد، بأوضاعهم الاجتماعية. كما تفرض التحولات التكنولوجية، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي، إعادة التفكير في وظيفة المدرسة والتكوين، بما يضمن إعداد الأجيال للمستقبل دون اختزال التعليم في مجرد تلبية حاجيات سوق الشغل.

التفاوتات الاجتماعية وتراجع القدرة الشرائية

تتجاوز خلفيات الاحتجاجات أزمة التعليم لتشمل اختلالات اقتصادية واجتماعية متراكمة، ترتبط بتطور توزيع الثروة والدخل وبالاختيارات الاقتصادية التي اتجهت، خلال العقود الأخيرة، نحو توسيع آليات السوق وتعزيز دور الاستثمار الخاص، مقابل الضغوط المتزايدة على قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

وتكشف معطيات المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية عن عمق هذه التفاوتات. فقد بلغ مؤشر جيني، الذي يقيس تفاوت توزيع الدخل، 0.302 سنة 2024، وهو أعلى مستوى منذ بداية السلسلة الإحصائية سنة 1996. واستحوذ الخُمس الأكثر ثراءً على 38.8 في المائة من مجموع مستويات العيش، مقابل 8.4 في المائة فقط للخُمس الأقل دخلاً. كما بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت عتبة الفقر نحو 9.8 ملايين شخص، بمعدل 15.4 في المائة، وهي نسبة قياسية منذ 1996، فيما حُددت عتبة الفقر بالنسبة إلى الشخص الذي يعيش بمفرده في 1337 يورو شهرياً.

وتتضح الضغوط الاجتماعية أيضاً من خلال تطور الأجور. فرغم التحسن المسجل في القدرة الشرائية للأجور خلال 2024 و2025، ظل متوسط القدرة الشرائية للأجر في القطاع الخاص سنة 2025 أقل بنحو 0.6 في المائة من مستواه سنة 2019. ولم يتجاوز متوسط نمو القدرة الشرائية للأجر الصافي 0.2 في المائة سنوياً خلال الفترة 2019-2025، مقابل 0.6 في المائة خلال الفترة 1996-2019. وهو ما يبرز أن الاحتقان لا يرتبط فقط بارتفاع الأسعار، بل أيضا بضعف نمو الأجور وتفاوت توزيع المكاسب الاقتصادية.

الأولويات العمومية بين دعم المقاولات والحقوق الاجتماعية

من القضايا التي تغذي النقاش الاجتماعي حجم المساعدات العمومية الموجهة للمقاولات الكبرى، ومدى ارتباطها بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فقد قدر تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ الفرنسي، الصادر في يوليوز 2025، مجموع المساعدات العمومية للمقاولات بما لا يقل عن 211 مليار يورو خلال سنة 2023. ويشمل هذا التقدير الواسع الإعانات والمساعدات عبر البنك العمومي للاستثمار، والتخفيضات والإعفاءات الضريبية، وتخفيف الاشتراكات الاجتماعية.

وتطرح ضخامة هذه المبالغ أسئلة حول شروط منح الدعم العمومي، ومدى ارتباطه بخلق فرص الشغل وتحسين الأجور والحفاظ على الإنتاج، وضرورة إخضاعه للمراقبة والتقييم. كما تبرز المفارقة بين اتساع الدعم الموجه للمقاولات واستمرار الضغوط على الإنفاق الاجتماعي، في وقت تتزايد فيه المطالب بتحسين التعليم والصحة والنقل والحماية الاجتماعية. وهكذا يعود النقاش إلى طبيعة الأولويات في توزيع الموارد العمومية والتوازن بين تشجيع الاستثمار الخاص وضمان الحقوق الاجتماعية.

ولا تتوزع آثار هذه الاختلالات بالتساوي بين المناطق والفئات. فالضواحي والأحياء الشعبية والمناطق الريفية تواجه صعوبات في الولوج إلى الخدمات الأساسية وفرص الشغل والتكوين والنقل. وفي المجال الصحي، لم يتجاوز متوسط إمكانية الولوج إلى استشارات أطباء الطب العام 3.3 استشارات للفرد سنة 2024، مع تفاوت كبير بين المناطق الأقل استفادة، حيث بلغ المؤشر 1.3، والمناطق الأكثر استفادة، حيث وصل إلى 5.7. ويؤكد ذلك استمرار الفوارق المجالية في الاستفادة من الرعاية الصحية، ويعزز الشعور بالتهميش والإقصاء لدى فئات واسعة.

أزمة التمثيل السياسي وصعود الاستقطاب

يتزامن الحراك مع أزمة ثقة متنامية في المؤسسات والقوى السياسية التقليدية، وفي ظل صعوبة تشكيل أغلبيات برلمانية مستقرة. وقد شكل قرار الرئيس إيمانويل ماكرون حل الجمعية الوطنية في يونيو 2024، وما أعقبه من برلمان منقسم وتعاقب للحكومات، محطة بارزة في تعميق الانسداد السياسي.

وتؤكد معطيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هذا التراجع في الثقة؛ إذ لم تتجاوز نسبة الفرنسيين الذين عبروا عن ثقة مرتفعة أو متوسطة في الحكومة الوطنية 22 في المائة سنة 2025، مقابل 34 في المائة سنة 2023، وأقل بكثير من متوسط المنظمة البالغ 40 في المائة. كما لم تتجاوز الثقة في الأحزاب السياسية 15 في المائة. وهي مؤشرات تعكس أزمة تتجاوز عدم الرضا عن حكومة بعينها، لتطال العلاقة بين المواطنين والمؤسسات وآليات التمثيل واتخاذ القرار.

وفي هذا السياق، يتصاعد الاستقطاب بين اليمين المتطرف واليسار الراديكالي. فالتجمع الوطني يسعى إلى توظيف المخاوف الاجتماعية والاقتصادية وتوجيه الغضب الشعبي نحو قضايا الهجرة والهوية والأمن، مقدما المهاجرين باعتبارهم سببا مركزيا للأزمات. في المقابل، تربط قوى اليسار، وفي مقدمتها «فرنسا الأبية»، الأزمة بتنامي التفاوتات واختلال العلاقة بين رأس المال والعمل، وتدعو إلى إعادة توزيع الثروة وتعزيز دور الدولة في توفير الخدمات العمومية وحماية المكتسبات الاجتماعية. غير أن تراجع الثقة في الأحزاب لا يعني تلقائياً تشكل بديل سياسي، كما أن الخلافات داخل المعسكرات السياسية نفسها تظل عائقاً أمام بناء مشروع موحد.

من «السترات الصفراء» إلى انتفاضات الشباب: أفق الحركة الاجتماعية

يستحضر الحراك الراهن تجارب احتجاجية سابقة، أبرزها حركة «السترات الصفراء» سنة 2018، التي انطلقت ضد ارتفاع أسعار الوقود والضغط الضريبي، قبل أن تتوسع مطالبها لتشمل العدالة الضريبية والقدرة الشرائية والديمقراطية التشاركية. كما شهدت فرنسا سنة 2023 تعبئة واسعة ضد إصلاح نظام التقاعد، الذي رفع السن القانوني للإحالة على التقاعد من 62 إلى 64 سنة. وقد أظهرت هذه التجارب قدرة الاحتجاجات على جمع فئات اجتماعية مختلفة، لكنها كشفت أيضا حدود الضغط الاجتماعي عندما تصر السلطة على تمرير اختياراتها.

وتكمن أهمية الحراك الحالي في طرحه مجدداً سؤال الانتقال من المطالب القطاعية إلى بناء حركة اجتماعية أوسع. فاحتجاجات التلاميذ والطلبة والعمال والنقابات والحركات البيئية تلتقي، رغم اختلاف منطلقاتها، حول قضايا العدالة الاجتماعية والحقوق الأساسية والكرامة. غير أن توحيدها يحتاج إلى أشكال تنظيمية وديمقراطية تضمن مشاركة مختلف الفئات، وتسمح بصياغة برنامج مشترك يتجاوز التضامن الظرفي نحو قوة اجتماعية مستمرة ذات أفق سياسي واضح.

ويظل تعامل السلطات مع الاحتجاجات عاملاً حاسماً في تحديد مآلاتها. فالتجارب السابقة أظهرت أن المقاربة الأمنية قد تحتوي التحركات مؤقتاً، لكنها لا تعالج أسبابها الاجتماعية والاقتصادية. كما أن المواجهات والاعتقالات تطرح ضرورة التمييز بين المطالب المشروعة وأعمال العنف، وضمان الحق في التظاهر السلمي دون اتخاذ بعض التجاوزات ذريعة لتجريم الاحتجاج برمته.

أزمة حكم أم أزمة نموذج؟

إن ما يجري في فرنسا يتجاوز حدود أزمة حكومية أو تنافس انتخابي بين الأحزاب، ليعيد طرح أسئلة جوهرية بشأن مستقبل النموذج الاجتماعي، وحدود التوازن بين اقتصاد السوق والحقوق الاجتماعية، ودور الدولة في ضمان التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وطبيعة توزيع الثروة بين العمل ورأس المال.

فتراجع الثقة في المؤسسات، وارتفاع الفقر والتفاوتات، واستمرار الاختلالات المجالية، وتنامي الاحتجاجات الشبابية، تشكل مجتمعة مؤشرات على أزمة متعددة الأبعاد، دون أن يعني ذلك انهيار النموذج الاجتماعي الفرنسي أو حسم مآلات الصراع. فالرهان يتوقف على قدرة الحركات الاجتماعية والنقابات والقوى اليسارية على تجاوز التشتت، وتحويل الغضب إلى مشروع ديمقراطي واجتماعي بديل، قادر على مواجهة صعود اليمين المتطرف والدفاع عن الحقوق والمكتسبات الاجتماعية.

وبذلك، لا يتعلق الأمر فقط بقدرة السلطات على استعادة الهدوء واحتواء الاحتجاجات، بل بمدى استعداد الدولة والقوى السياسية والاجتماعية لمراجعة الاختيارات التي عمقت التفاوتات وأضعفت الخدمات العمومية. فالأزمات البنيوية لا تعالج بإجراءات ظرفية أو حلول ترقيعية، وإنما تقتضي نقاشاً مجتمعياً حول توزيع الثروة والسلطة ومكانة الحقوق الاجتماعية. وما تشهده فرنسا اليوم ليس مجرد احتجاج ضد نقص المدرسين أو تراجع القدرة الشرائية، بل هو صراع أوسع حول مستقبل المجتمع وشروط العيش الكريم والعدالة الاجتماعية والمشاركة الديمقراطية.

المصادر :

1. الاحتجاجات والحراك الشبابي في فرنسا – أكتوبر 2026
صحيفة لوموند: انتشار احتجاجات التلاميذ في أكثر من 1020 مؤسسة ثانوية يوم فاتح أكتوبر، وتطور الحركة وأسبابها.
وكالة أسوشيتد برس (AP): تطور التعبئة الجماهيرية يومي 17 و24 أكتوبر، مع اختلاف أعداد المشاركين والتقديرات.
2. التعليم العمومي
- وزارة التربية الوطنية الفرنسية، L'éducation nationale en chiffres, édition 2026: أعداد التلاميذ والأساتذة، متوسط عدد التلاميذ في الأقسام، والمقارنة الأوروبية.
3. الفقر والتفاوتات الاجتماعية
- المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE)، يوليوز 2026، Niveau de vie et pauvreté en 2024: معدل الفقر، مؤشر جيني، وتوزيع مستويات العيش بين الفئات الاجتماعية.
4. الأجور والقدرة الشرائية
INSEE، أكتوبر 2026، Les salaires dans le secteur privé en 2025: تطور الأجور الحقيقية والقدرة الشرائية.
INSEE، Évolution de la dépense et du pouvoir d›achat des ménages: تطور القدرة الشرائية للأسر خلال 2025.
5. المساعدات العمومية للمقاولات
- مجلس الشيوخ الفرنسي، تقرير لجنة التحقيق حول استخدام المساعدات العمومية الممنوحة للمقاولات الكبرى ومناوليها، التقرير رقم 808، فاتح يوليوز 2025.
6. التفاوتات المجالية والخدمات الصحية
- مديرية البحث والدراسات والتقييم والإحصاء (DREES)، Accessibilité aux soins de premier recours en 2024: التفاوتات في الولوج إلى أطباء الطب العام والخدمات الصحية.
7. الثقة في المؤسسات السياسية
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، Survey on Drivers of Trust in Public Institutions 2026 – France: تراجع الثقة في الحكومة والأحزاب السياسية.

شبيبة النهج الديمقراطي العمالي - فرع تطوان:

معاناة شباب المدينة ليست معزولة عن الاختيارات السياسية والاقتصادية الطبقية للنظام المخزني

عقدت شبيبة النهج الديمقراطي العمالي، فرع تطوان، اجتماعاً يوم الأربعاء 28 أكتوبر 2026، في سياق محلي ووطني يتسم بتفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، واستمرار السياسات النيوليبرالية الطبقية اللاشعبية التي تنتج مزيداً من التهميش والإقصاء، وتحرم فئات واسعة من الشباب من أبسط شروط العيش الكريم.
وقد وقف الاجتماع عند واقع الشباب بمدينتي تطوان والمضيق الفنيدق ، في ظل تفشي البطالة وانسداد آفاق الشغل، وتدهور الخدمات العمومية، خاصةٍ في قطاعي الصحة والتعليم، وغياب فضاءات ثقافية ورياضية وترفيهية تستجيب لحاجيات الشباب وتطلعاتهم، فضلاً عن استمرار مظاهر الزبونية والمحسوبية والفساد في تدبير الشأن المحلي، وما يرافق ذلك من إقصاء للشباب من المشاركة الفعلية في تقرير مصير مدينتيهم.

كما توقف الاجتماع عند المأساة الإنسانية المتواصلة على الحدود الشمالية، وما تعرفه سواحل تطوان والفنيدق وبليونش ومحيط سبتة المحتلة من محاولات متكررة للهجرة، في ظل استمرار نزيف الأرواح وسقوط الضحايا، واختفاء العشرات في عرض البحر، وتحول مصير المفقودين إلى جرح مفتوح في ذاكرة عائلاتهم ووجدان المنطقة. إن هذه المأساة ليست مجرد حوادث معزولة أو أرقام عابرة، بل تعبير صارخ عن أزمة اجتماعية عميقة وعن واقع يدفع فيه الشباب إلى المخاطرة بحياتهم بحثاً عن أفق للعيش والكرامة. إنها مأساة وطن تُهدر فيه طاقات شبابه وتُدفع فيه أحلامهم نحو المجهول، بدل توفير شروط الحياة الكريمة والحق في الشغل والعيش الكريم. كما نستنكر المقاربات الأمنية التي تتعامل مع الهجرة باعتبارها ملفاً حدودياً محضاً، وتتجاهل جذورها الاقتصادية والاجتماعية، ونؤكد أن حماية الحق في الحياة تقتضي وضع حد لسياسات التهميش والإقصاء، والكشف عن مصير المفقودين، وضمان حق العائلات في معرفة الحقيقة، وجبر أضرار المتضررين، ومحاسبة المسؤولين عن كل الانتهاكات المرتبطة بهذه المآسي.

إننا في شبيبة النهج الديمقراطي العمالي، فرع تطوان، نؤكد أن معاناة شباب المدينة ليست معزولة عن الاختيارات السياسية والاقتصادية الطبقية للنظام المخزني، وأن معالجة الأزمة لا يمكن أن تتم عبر الحلول الترقيعية والخطابات الاستهلاكية، بل تقتضي القطع مع الاستبداد والفساد والريع، وإقرار اختيارات شعبية تستجيب للحاجيات الحقيقية للجماهير الشعبية.

وبناء عليه، نعلن للرأي العام المحلي والوطني ما يلي:

1. تضامننا المبدئي مع نضالات الشباب والشابات بتطوان والمضيق فنيدق، ومع كل المبادرات الاحتجاجية السلمية المطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
2. تضامننا مع نضالات الحركة الطلابية وإطارها العتيد أوطم بتطوان مرتيل وتأكيدنا على رفضنا المبدئي لكل أشكال العنف كيفما كان شكله و مصدره و كيفما كانت مبرراته .
3. إدانتنا لكل أشكال القمع والاعتقال والتضييق على الحريات، ونطالب باحترام الحق في الاحتجاج والتعبير والتنظيم، وإطلاق سراح كافة المعتقلين على خلفية الاحتجاجات السلمية، ووقف المتابعات المرتبطة بممارسة حقوقهم المشروعة.
4. مطالبتنا بإيلاء الأولوية لقطاعي الصحة والتعليم العموميين، وتوفير خدمات صحية وتعليمية ذات جودة، ووضع حد لمعاناة ساكنة تطوان والمضيق الفنيدق مع الخصاص في الأطر والتجهيزات والبنيات الأساسية.
5. مطالبتنا بإيجاد حلول حقيقية لأزمة البطالة التي ترهن مستقبل شباب المدينتين، عبر توفير فرص الشغل اللائق، ومحاربة الهشاشة والاستغلال في العمل، وضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للعاملات والعمال.
6. رفضنا لاستمرار تهميش الأحياء الشعبية والمناطق الهامشية، وحرمان شبابها من البنيات الثقافية والرياضية والترفيهية، ومطالبتنا بتوزيع عادل للموارد والتجهيزات والخدمات العمومية.
7. دعوتنا إلى محاسبة المسؤولين عن سوء تدبير الشأن المحلي، والتصدي للفساد والزبونية والمحسوبية ونهب المال العام، وضمان مشاركة فعلية للشباب في تدبير قضايا المدينتين .
8. مطالبتنا بالكشف عن مصير جميع المفقودين في محاولات الهجرة عبر سواحل المنطقة، وضمان حق عائلاتهم في الحقيقة والإنصاف، وجبر أضرار المتضررين، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات المرتبطة بهذه المآسي، ووضع حد للمقاربة الأمنية التي تتجاهل الأسباب العميقة للهجرة، واعتماد سياسات عمومية تضمن للشباب الحق في الحياة والكرامة والتنقل والعيش الكريم.
9. دعوتنا لشباب وشابات تطوان والمضيق الفنيدق إلى الانخراط في النضال المنظم والمستقل، وتوحيد المبادرات والطاقات الشبابية في مواجهة التهميش والاستغلال والاستبداد، وعدم الارتهان للوعود الانتخابية والشعارات الفارغة.
10. تأكيدنا على مواصلة النضال إلى جانب كافة القوى الديمقراطية والتقدمية والكفاحية، من أجل مغرب الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة، مغرب خالٍ من الاستبداد والفساد والاستغلال .

تطوان، في 28 أكتوبر 2026

الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب:

تخليد ذكرى التأسيس على درب الشهيد كمال الحساني وتحدي الرهانات الطبقية

أبو علي بلمزيان

في محطة نضالية متجددة مفعمة بقيم الوفاء والصمود، خلدت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب ذكرى تأسيسها المجيد (الذكرى 35)، والتي تتزامن مع الذكرى الأليمة لاستشهاد كمال الحساني، كان ذلك مساء اليوم 25 أكتوبر 2026 بمدينة بني بوعياش؛ المكان الذي شهد فصول جريمة الاغتيال الغادرة والبشعة التي طالت الشهيد.

أولا: قدسية المكان ورمزية دماء الشهداء.

لقد دأبت الجمعية الوطنية على اختيار هذا الموقع الرمزي إيماناً منها بقدسية اللحظة وتضحياتها؛ فهنا سُفكت دماء زكية على أرض هذه المدينة المناضلة إبان المعارك الضارية التي خاضتها وتخوضها الجمعية دفاعاً عن الحق العادل والمشروع في الشغل، والكرامة، والحرية. إن رفاق الشهيد كمال الحساني ما زالوا يواصلون السير على نفس الدرب، رافضين الانحناء أو الاستسلام، تكريماً لتلك التضحيات الجسام، وتكريساً وفياً للشعار الخالد: «من يكرم الشهيد يتبع خطاه».

ثانيا: تخليد الذكرى في مواجهة الرهانات التصفوية.

تأتي هذه المحطة النضالية الحارقة في سياق سياسي واقتصادي يتسم بتغول الخيارات النيوليبرالية التي تتبناها حكومة فاطمة الزهراء المنصوري الحالية (2031-2026). إن هذه الرهانات الحكومية القائمة على تسليع المرفق العام وتعميق الهشاشة التنظيمية عبر ما يسمى «عقود الإدماج المؤقتة»، ليست سوى محاولة مفضوحة لتجفيف منابع التوظيف المباشر وتحويل الكفاءات وحاملي الشهادات إلى يد عاملة رخيصة ومسلوبة الحقوق. إن الجمعية الوطنية، وهي تخلد ذكرى تأسيسها، تضع هذه الرهانات التخديرية المزعومة تحت مجهر النقد، مؤكدة أن شعارات «الدولة الاجتماعية» تسقط جهاراً أمام استمرار الشروط الإقصائية الجائرة.

ثالثا: مواجهة الهجمة الطبقية وسياسات الإجهاز على المكتسبات.

توَّاصل الجمعية الوطنية نضالها المرير والمستميت من أجل فرض الحق في الشغل والكرامة الإنسانية في ظل هذه الظروف البالغة القسوة؛ حيث أجهزت الاختيارات التبعية، والسياسات الطبقية السائدة، على أبرز المكتسبات التاريخية للوظيفة والمرفق العموميين. وأمام هذا الواقع المأزوم، تقاتل الجمعية في الخنادق الأمامية لإثبات وجودها كرقم صعب، وطرف فاعل وحيوي في معادلة الصراع ضد بطالة خريجي الجامعات المستفحلة والممنهجة التي تغذيها التوجهات الرسمية الحالية.

رابعا: الجمعية الوطنية كمدرسة للوعي والتأطير الفكري.

إنَّ ما قد يغيب عن أذهان الكثيرين بخصوص الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، هو أنها ليست مجرد إطار للمطالبة بفرص الشغل، بل هي مدرسة نضالية حقيقية تسهم بعمق في تربية وتوعية الشباب المثقف. إنها الحاضنة الفكرية التي تسلح الخريجين بآليات التحليل الصراعي، وتطور أساليب المواجهة والصمود الميداني، وترسخ قيم الثبات على المبادئ والقناعات الراسخة ضد خطابات الارتداد والتيئيس.

خامسا: إبداع في الميدان وتصدي للمخططات التصفوية.

لقد أبدعت الجمعية الوطنية في ساحات النضال بتقديم التضحيات، وتجسيد الصمود الأسطوري، وابتكار الشعارات المزلزلة، وانتزاع المكتسبات المادية والمعنوية لصالح المعطلين رغماً عن طوق الحصار القمعي. وستبقى الجمعية هي الفاعل الأساسي والجدار المتين الذي يقف سداً منيعاً في وجه الهجمة الطبقية الممنهجة المستهدفة للمكتسبات العامة للشعب المغربي، ولن تثنيها الوعود اللفظية للحكومة الحالية عن مواصلة معركة الكرامة حتى إقرار عدالة اجتماعية حقيقية.

فجوة الأجور بين النساء والرجال بالمغرب:

أرقام رسمية تكشف استمرار التمييز الاقتصادي والاجتماعي ضد النساء



تكشف المعطيات الرسمية المتعلقة بالوضعية الأجرية للنساء في المغرب عن استمرار مظاهر التمييز وعدم المساواة في عالم الشغل، سواء على مستوى الأجور أو شروط العمل أو الاستفادة من الحماية الاجتماعية، بما يعكس الفجوة القائمة بين مبدأ المساواة الذي تكفله المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، والواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه النساء العاملات.

وفي هذا السياق، أفاد تقرير «الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع»، المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2027، بأن 52,2 في المائة من الأجيرات المصرح بهن لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يتقاضين أجورا شهرية متوسطة تتراوح بين 1000 و3266 درهما، مقابل 34,2 في المائة من الرجال. وتعكس هذه الأرقام تمركزا أكبر للنساء في فئات الأجور المنخفضة، بما يطرح تساؤلات حول مدى احترام مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة، وحول طبيعة السياسات المعتمدة لضمان الإنصاف داخل سوق الشغل.

وأوضح التقرير، استنادا إلى معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لسنة 2025، أن النساء لا يمثلن سوى 32 في المائة من مجموع الأجراء المصرح بهم في القطاع الخاص. كما يبلغ متوسط الأجر المصرح به 6276 درهما لدى الرجال، مقابل 5885 درهما لدى النساء، أي بفارق يصل إلى 6,6 في المائة. وهي مؤشرات تؤكد استمرار التفاوتات الاقتصادية بين الجنسين، ليس فقط من حيث فرص الولوج إلى العمل المأجور، بل أيضا من حيث مستوى الدخل والاستقرار الاقتصادي.

وتبدو هذه الفوارق أكثر وضوحا عند استحضار نتائج دراسة المندوبية السامية للتخطيط، الصادرة في مارس 2024، بشأن التفاوتات في الأجور بين النساء والرجال بالوسط الحضري. فقد أظهرت الدراسة أن متوسط الأجر الشهري للرجال يصل إلى 4880 درهما، مقابل 3970 درهما للنساء، بفارق يبلغ 23 في المائة. كما كشفت عن تفاوت كبير بين القطاعين العام والخاص؛ إذ لا تتجاوز الفجوة الأجرية 2,4 في المائة في القطاع العمومي، بينما ترتفع إلى 43 في المائة في القطاع الخاص.

والأكثر دلالة في نتائج هذه الدراسة أن الجزء غير المفسر من الفجوة الأجرية، والذي تربطه الدراسة بالتمييز القائم على النوع الاجتماعي، يمثل ما يقارب 91 في المائة من مجموع هذا التفاوت. وهو معطى يضع مسألة التمييز الأجري في صلب النقاش حول المساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويستدعي تعزيز آليات المراقبة والمساءلة داخل المقاولات، وضمان شروط العمل اللائق دون تمييز بسبب الجنس.

وعلى مستوى تطور الوضعية المهنية للنساء، يشير التقرير إلى أن نسبة الأجيرات من مجموع النساء المشتغلات ارتفعت من 30,5 في المائة سنة 2000 إلى 60,6 في المائة سنة 2025، مقابل انتقال النسبة لدى الرجال من 40,4 في المائة إلى 61,6 في المائة خلال الفترة نفسها. كما تراجعت نسبة النساء المشتغلات كمساعدات عائليات غير أجيرات من 53,3 في المائة إلى 24 في المائة.

...فالقضاء على التمييز ضد النساء في سوق الشغل لا ينبغي أن يظل مجرد هدف معلن في التقارير الرسمية والبرامج الحكومية، بل يتطلب إجراءات ملموسة تضمن الأجر المنصف، وتكافؤ الفرص في التشغيل والترقي، والحماية من الهشاشة والاستغلال، والاعتراف بقيمة العمل الذي تؤديه النساء، سواء داخل المقاولات أو في إطار العمل الأسري غير المؤدى عنه.

غير أن هذا التحول الكمي نحو العمل المأجور لا يعني بالضرورة تحسنا موازيا في جودة التشغيل أو في شروطه، ما دامت نسبة مهمة من النساء ما تزال متمركزة في الوظائف ذات الأجور المحدودة، وتعاني من تفاوتات في الدخل والحماية الاجتماعية. فالمساواة في عالم الشغل لا تقاس فقط بارتفاع نسبة النساء المشتغلات، وإنما أيضا بمدى ضمان حقوقهن في الأجر العادل، والاستقرار المهني، والتغطية الاجتماعية، والحماية من مختلف أشكال التمييز والاستغلال.

وفيما يتعلق بالحق في الحماية الاجتماعية، سجل التقرير انخفاض نسبة النساء النشيطات المشتغلات غير المستفيدات من التغطية الصحية من 77,8 في المائة سنة 2017 إلى 59,7 في المائة سنة 2025. كما تراجعت نسبة النساء الأجيرات غير المشمولات بالتغطية الصحية من 48,4 في المائة إلى 35,7 في المائة خلال الفترة نفسها. ورغم هذا التحسن النسبي، فإن استمرار حرمان أكثر من ثلث الأجيرات من التغطية الصحية يكشف محدودية المكتسبات المحققة، ويطرح إشكالية مدى تعميم الحماية الاجتماعية على أساس الحق والمواطنة، وليس وفق طبيعة الوضعية المهنية أو قدرة المشغّلين على التصريح بالعاملات.

وتعيد هذه المؤشرات طرح مسؤولية الدولة والمشغلين في إعمال الالتزامات المرتبطة بالمساواة وعدم التمييز، كما تبرز الحاجة إلى مراجعة السياسات العمومية والتشريعات المرتبطة بالشغل والحماية الاجتماعية، بما يضمن المساواة الفعلية بين النساء والرجال، ويضع حدا للفوارق الأجرية، ويعزز آليات التصريح الإجباري لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ومراقبة احترام الحقوق الاجتماعية والمهنية.

فالقضاء على التمييز ضد النساء في سوق الشغل لا ينبغي أن يظل مجرد هدف معلن في التقارير الرسمية والبرامج الحكومية، بل يتطلب إجراءات ملموسة تضمن الأجر المنصف، وتكافؤ الفرص في التشغيل والترقي، والحماية من الهشاشة والاستغلال، والاعتراف بقيمة العمل الذي تؤديه النساء، سواء داخل المقاولات أو في إطار العمل الأسري غير المؤدى عنه.

إن ضمان المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين النساء والرجال يشكل جزءا لا يتجزأ من إعمال حقوق الإنسان، ولا يمكن تحقيقه دون معالجة الأسباب البنيوية للفوارق، وربط السياسات العمومية بمبدأ عدم التمييز والإنصاف والعدالة الاجتماعية.

مطرقة آندي وقلم كميل... ما بعد السجن، ما بعد الحرية

مروان عبد العال (*)

لا يعرف كميل أبو حنيش هدنةً مع الكتابة. كأن خروجه من السجن لم يضع نقطةً في نهاية السطر، بل فتح فصلاً جديداً من الحكاية. يواصل استعادة سنوات الحرب والأسر، وينبش في الذاكرة عما لم تستطع جدران الزنازين طمسه. لكن ماذا يريد كميل أن يقول لنا؟ هل يكتب عما بعد السجن، أم عما بعد الحرية؟ وهل الحرية هي مجرد مغادرة المكان الذي سُجنا فيه، أم القدرة على ألا نحمل السجن معنا إلى ما تبقى من حياتنا؟

هنا تستدعي الذاكرة حكاية سجين آخر، لم يكتف بالتحرر من السجن، بل انتزع من المكان المصمم لسلب حريته معنىً جديداً للحياة. إنه آندي دوفرين، بطل فيلم «الخلاص من شاوشانك»، الذي ظل يحفر طريقه إلى الحرية بمطرقة صغيرة، على امتداد سبعة وعشرين عاما. ولا يمكن أن تمرّ هذه المقارنة من دون أن نستحضر ستة سجناء فلسطينيين، لم يكونوا أبناء الأساطير ولا أبطال الحكايات الخرافية، بل رجالاً عاديين جاؤوا من أرحام القهر وتناهيد التراب. حفروا بأيديهم نفق الحرية من سجن جلبوع، وأثبتوا أن ما يبدو مستحيلاً في الحكايات قد يصبح حقيقة في التجربة الفلسطينية. لم يحتاجوا إلى مطرقة آندي ولا إلى خياله الروائي؛ كان إيمانهم بالحرية كافياً ليشقّوا طريقهم في قلب المستحيل.

بين كميل وآندي مسافة تفصلها التجربة والتاريخ، لكنهما يلتقيان عند سؤال واحد: كيف يصنع الإنسان حريته حين يصبح القيد جزءا من يومه، وحين لا يعود الخروج وحده كافياً لاستعادة الحياة؟ من هنا تبدأ المقارنة؛ من المطرقة التي تحفر في الجدار، إلى القلم الذي يحفر في الذاكرة، ومن النجاة من السجن إلى استعادة العالم.

في رواية ستيفن كينغ «ريتا هيوارث وخلاص شاوشانك»، التي استلهم منها الفيلم، ثمة مطرقة صغيرة وجدار وسبعة وعشرون عاما من الحفر الصامت. وفي تجربة كميل، ثمة ثلاثة وعشرون عاما من الحفر بالقلم والذاكرة والمخيّلة، بحثاً عن منفذ في جدار العزلة، وعن جهة لا تحدّها الخرائط. المطرقة تعمل في الحجر، والقلم يعمل في اللغة؛ لكنهما يلتقيان في تحويل الإرادة إلى فعل، والصبر إلى طريق، والحلم إلى إمكانية. آندي يحفر في الجدار كي يبلغ البحر، وكميل يكتب كي يبقي الطريق إلى الوطن مفتوحاً. ليست المقارنة بين تجربتين متماثلتين، بل بين روحين ترفضان أن يكون الجدار آخر ما يمكن للإنسان أن يراه.

سبعة وعشرون عاماً ليست زمناً عابراً؛ إنها عمر كامل يمكن أن يذوب في رتابة الأيام ويتحول إلى انتظار بلا نهاية. غير أن آندي لا يتعامل مع الزمن بوصفه عقوبة فحسب، بل يحوّله إلى حليف في معركته. لم تكن المطرقة الصغيرة قادرة وحدها على هدم الجدار، لكن تراكم الضربات الصغيرة أنجز ما تعجز القوة المباشرة عن تحقيقه. هنا تكمن فلسفة الحكاية: ليس كل انتصار حدثاً صاخباً، وليس كل تغيير يبدأ بفعل كبير؛ أحياناً يبدأ من حركة لا يلحظها أحد، ومن إرادة تدرك أن الطريق الطويل لا يُختصر.

أما كميل، فلا يواجه العزلة بالانتظار وحده، بل بإعادة تشكيل العالم داخلها. في روايته «الجهة السابعة» (دار الفارابي، بيروت)، لا يكتفي بتسجيل تجربة الأسر ووصف القيد والحرمان، بل يطرح سؤالاً أبعد: كيف يستطيع الإنسان أن يبتكر فضاءه حين يُحرم من المكان؟ وكيف يفتح جهة جديدة حين تُغلق الجهات كلها؟

«الجهة السابعة» ليست جغرافيا بديلة، بل اكتشاف لقدرة الوعي على تجاوز الجغرافيا المفروضة. إنها المكان الذي يصنعه الأسير من الذاكرة والحلم واللغة، حين لا يعود المكان الحقيقي متاحاً له إلا في حدود الزنزانة. تتحول الكتابة هنا إلى أداة حفر من نوع آخر؛ لا تزيل الحجر، لكنها تشق في صلابته ممراً نحو المعنى، وتمنح الروح مجالاً للحركة حين يُمنع الجسد منها.

في هذه الجهة تتداخل الأحلام الذاتية والوطنية والإنسانية: حلم استعادة تفاصيل الحياة الصغيرة، والتحرر من الأسر، وعودة الوطن إلى أبنائه، وعالم لا تُقاس فيه قيمة الإنسان برقم أو ملف أو سنوات خلف القضبان. فالذات لا تنفصل عن الجماعة، والحرية الشخصية لا تستقيم في وجدان الأسير الفلسطيني بمعزل عن حرية شعبه. لذلك لا تكون الجهة السابعة ملاذاً فردياً فحسب، بل مساحة يصون فيها الأسير علاقته بالعالم، ويبقي الوطن حاضراً حتى في أقصى درجات الغياب.

لكن الحرية الداخلية لا تعوّض الحرية المفقودة، ولا تلغي قسوة الاعتقال. فالجسد المحاصر ليس استعارة، والحرمان ليس وهماً يمكن تجاوزه بالتأمل. إنما تمنح هذه الحرية الإنسان قدرة على مقاومة الانتصار الأعمق للسجّان: أن يقنعه بأن الأسر هويته، وأن الزنزانة هي العالم، وأن المستقبل لم يعد احتمالاً قائماً.

وهنا تبرز مأساة رياد في فيلم «الخلاص من شاوشانك»، الذي يكشف كيف يمكن للسجن أن يستقر في الروح حتى بعد انفتاح الأبواب. فقد يغادر السجين زنزانته، لكنه لا يستعيد حياته تلقائياً؛ يحتاج إلى استعادة ثقته بالعالم، وإلى تعلم الحرية من جديد: حرية الاختيار والمبادرة واتخاذ القرار. فالاعتقال الطويل لا يحتجز الجسد وحده، بل قد يعيد تشكيل علاقة الإنسان بنفسه وبالزمن والحياة خارج الأسوار.

من هنا تكتسب كتابة كميل بعد تحرره أهميتها. فهي ليست استعادة للوقائع فحسب، بل محاولة لفهم ما جرى وإعادة ترتيب الزمن واسترداد التجربة من الصمت. هناك فرق بين أن يخرج الأسير من السجن، وأن يخرج السجن من ذاكرته؛ وبين أن تنتهي سنوات الاعتقال، وأن تنتهي الأسئلة التي خلّفتها. حين يكتب كميل عن الحرب والأسر، كما خط كتابه «الكتابة والسجن» فإنه يفتح الذاكرة على أسئلة الحاضر والمستقبل: ماذا فعلت الحرب بالإنسان؟ وكيف أعاد الأسر تشكيل حياته؟ وما الذي يبقى من التجربة بعد انفتاح الأبواب؟ تصبح الكتابة شكلاً من أشكال التحرر المتواصل، وتنتقل التجربة من احتمال الحكاية إلى امتلاك روايتها.

وفي مواجهة القيد والسلاسل، تحتل المعرفة موقعاً مركزياً. لم يخرج آندي بالقوة، بل بما امتلكه من معرفة بالحسابات والقانون والجيولوجيا، وبقدرته على قراءة النظام الذي يحتجزه وفهم تناقضاته. كانت المطرقة أداته الظاهرة، لكن المعرفة كانت أداته الأعمق. والكتابة عند كميل ليست مجرد توثيق للتجربة، بل معرفة تنشأ من داخلها، وتعيد تنظيم الذاكرة، وتمنح الألم لغة تتجاوز حدود صاحبه. فالذي يكتب لا يكتفي بإعلان ألمه، بل ينتزع حقه في تفسير ما حدث وتقديم روايته للعالم، ومقاومة إغواء السلطان وفتنة البلاط لحكاية الأسير ومصيره. هنا يغدو القلم مطرقة معرفية، ويصبح النص شكلاً من أشكال استرداد الذات.

وفي صورة الملصق المعلّق على جدار زنزانة آندي تتكثف الحكاية. يراه الحراس كل يوم، فيحسبونه صورة عادية، ولا يدركون أنه يخفي ممراً يُحفر ببطء نحو البحر. ما يبدو تفصيلاً جمالياً يخفي مشروعاً كاملاً للحرية. ولعل الكتابة تؤدي وظيفة مشابهة؛ تبدو كلمات على صفحات، لكنها تخفي عالماً من التجارب والذكريات والأسئلة، وتفتح للقارئ ممراً إلى حياة لا تسمح الجدران برؤيتها. خلف الملصق بحر، وخلف الكلمات وطن، وخلف الصمت حكاية تنتظر أن تُروى.

أما الأمل، فليس انتظاراً لمعجزة، ولا تفاؤلاً يتجاهل قسوة الواقع؛ إنه المسافة التي تفصل الاستسلام عن المقاومة. لا يكفي أن يحلم آندي بالبحر، بل عليه أن يحفر كل ليلة؛ ولا يكفي أن يتخيّل كميل جهة سابعة، بل عليه أن يخلقها بالكلمة والوعي والذاكرة. حين يتصل الحلم بالمعرفة والعمل والصبر، يتحول من عزاء مؤقت إلى قوة تغيّر شروط الواقع. لذلك لا تكمن قيمة الأمل في أنه يعد بخلاص قريب، بل في أنه يمنع اليأس من التحول إلى سجن آخر.

ومع ذلك، لا ينبغي أن يحجب التوازي بين آندي وكميل الاختلاف الجوهري بين تجربتيهما. فكميل أبو حنيش أسير فلسطيني محرر، أمضى ثلاثة وعشرين عاماً خلف قضبان سجون الاحتلال، وتجربته ليست عزلة فردية منفصلة عن التاريخ، بل تقع في قلب واقع استعماري يستهدف شعباً وأرضاً وذاكرة وحقاً في الحرية وتقرير المصير.

أما حكاية آندي فتتناول مقاومة الفرد لمنظومة السجن والفساد والظلم. يلتقي الاثنان في الدفاع عن الكرامة ورفض أن يكون القيد خاتمة الحكاية، لكن كميل يحمل، إلى جانب المعنى الإنساني للأسر، المعنى الوطني للتحرر. فالحرية التي يكتب عنها ليست مجرد خروج من الزنزانة، بل استعادة الإنسان لوطنه وحقه في الحياة فوق أرضه.

لذلك، لا تشكل «الجهة السابعة» عالماً بديلاً عن الوطن، بل مساحة لتثبيت الأثر في مواجهة المحو، وصون الذاكرة من الاقتلاع. تتعدد أدوات الحفر، وتختلف مساراتها، لكنها تلتقي عند غاية واحدة: ألا يتحوّل القيد إلى قدر، ولا يصبح الأسر مصيراً نهائياً.

المطرقة والقلم، المعرفة والذاكرة، الخيال والصبر؛ كلها أدوات تستمد معناها من الإرادة التي تستخدمها والأفق الذي تعمل من أجله. قد يحفر أحدهم في الحجر، وآخر في اللغة، وثالث في جدار الخوف، ورابع في ذاكرة وطن يحاول الغياب ابتلاعه. لكن هذه الأفعال تلتقي في معنى واحد: أن الإنسان لا يُختزل في حدود المكان الذي حُبس فيه، ولا في الزمن الذي سُلب منه.

فما الجدار الذي نحفر فيه نحن؟ أهو جدار الخوف، أم اعتياد الظلم، أم اليأس من تغيير ما يبدو ثابتاً؟ ربما لا نملك جميعاً مطرقة آندي، ولا نستطيع ابتكار جهة سابعة مثل كميل، لكن لكل منا أداة لمقاومة الجدار الذي يحدّ من إنسانيته. المهم ألا نخلط بين اختلاف الأدوات واختلاف الغايات، وألا ننسى أن الحرية لا تُمنح دائماً دفعة واحدة؛ إنها تُنتزع أيضاً بتراكم الأفعال الصغيرة، وبالصبر والمعرفة والإيمان بالمستقبل.

بين مطرقة آندي وقلم كميل، قد يغلق الجدران والجهات، لكنه لا يستطيع أن يمنع الإنسان من ابتكار منفذ آخر. فليس الأمل أن يسقط الجدار غداً، بل أن نمتلك ما يكفي من الإرادة لنواصل الحفر الليلة، وما يكفي من الإيمان لنواصل الكتابة غداً؛ حتى لا تكون للظلم الكلمة الأخير.

نشر مع موقع اكاديمية دار الثقافة
عن بوابة الهدف الفليطينية

(*) عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

«سنونو واحد لا يصنع صيفا» (أرسطو)



نورالدين موعابيد

أكاد أقدر رجاحة هذا القول، لأن واقع البدء لا يُحيّن البواقي اللواحق،إن ظل أسير قمقم بنيته الواحدية، فالبنية الكلية هي البؤرة المبحوثة بتآلفية مكوناتها، و هارمونية عناصرها، لاسيما أن المعلم الأول لم يتلكأ لحظة في كتاباته أن يؤكد شرطية إنسانية الإنسان، التي هي كون الإنسان حيوانا سياسيا بامتياز،والسياسة مرتهنة بما هو اجتماعيّ (مجتمعيّ) دونما أدنى حذر إبستيميّ.. ولما كانت كذلك، فإن وكده (الإنسان) هو تقفي آثار السعادة، إذ يبخع نفسه على تلك الآثار حتى يحقق لكينونته معنى، ومن ثمة يفعّل « التعقل العمليّ»، أو الحكمة العملية Phronesis. والطريف المدهش أن السعادة وفق تصور Aristote مشروطة بما يسمى»الخير الأعظم»، الذي لا نتمثله،حسب رأي أرسطو، إلا إذا استحضرنا»الفضيلة»،فما هذه الفضيلة؟

*الفضيلة كما يتصورها أرسطو:إذا كانت لوحة مدرسة أثينا، التي رسمها Raphaël تلخص الفرق بين أفلاطون وأرسطو،فإنه أحجى أن نبدأ بالفضيلة في منظور أفلاطون استنادا إلى ثلاثية النفس، فالنفس الشهوانية فضيلتها العفة، والنفس الغضبية فضيلتها الشجاعة، أما النفس العاقلة ففضيلتها الحكمة..بينما ميز أرسطو فضائل الأخلاق المرتبطة بالشهوات المعتادة، والفضائل العاقلة، إلا أن تمييزه هذا لا يحظر تصالحهما في أحضان السعادة. ولربما اختزلت «نظرية الوسط الذهبيّ» منحاه، على الرغم من أن معيار تقويم تلك الفضائل هو الممارسة. ولا جرم أن الفضائل، في أي مجتمع طبقيّ، تكون غير مُجمع عليها،يقول شاعر معرة النعمان:

«تعد ذنوبي عند قوم كثيرة
ولا ذنب لي إلا العلا والفضائل «

وحبذا لو أن الشاعر ظل منسجما لعلبته السوداء (شخصيته) الطافحة بأمانيها العذاب،التوّاقة إلى المجد،وفيا لما أخذه على نفسه من(عفاف و إقدام، وحزم و نائل)، لكم وددنا لو أنه لم يقل:

«فيا موت زر إن الحياة ذميمة
ويا نفس جدي إن دهرك هازل «

*الفضيلة في الأدبيات الماركسية:

*الفضيلة في الأدبيات الماركسية:ينسجم تصور الفضيلة الماركسيّ والمشروع المجتمعيّ الحداثيّ الديمقراطيّ الذي نظر له Marx ورفاقه، بالمعايير المعروفة،و «المواصفات «التي تحتفي بها تلك الأدبيات، وبخاصة مفهومي:البنية التحتية المحددة (الاقتصاد) والبنى الفوقية (السياسة، الأخلاق، الفن، الثقافة، الدين....)، بما أن حضور علاقات الإنتاج في تفسير العالم،ابتغاء تغييره، حضور رئيس (مركزيّ). وقياساً يمكن أن نقول إن لليمين فضائله، كما أن لليسار فضائله التي تناقض فضائل الأعداء الطبقيين، وتصارعها بلا هوادة. (القياس المشار إليه:لهم أخلاقهم، ولنا أخلاقنا.)، فلا مندوحة لأخلاق اليسار عن أن تخوض الصراع الطبقيّ، لهذا و ذاك ربط Gramsci الفضيلة بفلسفة الممارسة Praxis.

*الفضيلة في الشعر العربيّ القديم: لا تكاد الفضائل في الشعر العربيّ التليد تتجاوز رباعيا لدى الناقد ،صاحب :»نقد الشعر»، قدامة بن جعفر،فإذا هي: العقل، العدل، العفة، الشجاعة. والظاهر أن أهم الأغراض الشعرية التي حظيت ببؤر اهتمام الشعراء والنقاد، هي: المديح، الهجاء، الرثاء،النسيب، الوصف، التشبيه، وإن كان بعضهم اقتصر على المدح والهجاء والرثاء (إذا مدحت قلت»أنت»، وإذا هجوت قلت»لست»، وإذا رثيت قلت»كنت».)، ويعترف قراء قدامة بن جعفر بأنه أرسطيّ في منهجه العام.و بلغ من سطوة المديح و الهجاء أن ترجم العرب «المأساة (التراجيديا) بالمديح، والملهاة (الكوميديا) بالهجاء.

حميد ابا حنيني:

إن تزايد الاحتجاجات وزخمها بفرنسا واتساعها في أوروبا قد يفرضان بديلًا اقتصاديًا وسياسيًا للدفاع عن دولة الرفاه الاجتماعي، من خلال الزيادة في الاستثمار في التعليم والجامعات، والدفاع عن الحق في الشغل والسكن، والمطالبة بتوزيع أكثر عدالة للثروة والأعباء الضريبية.

تقديم

ضيف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي والذي خصص ملفه «المظاهرات الطلابية والشعبية في فرنسا وأوروبا أية دلالات ...» هو الرفيق حميد ابا حنيني المناضل اليساري المهتم بقضايا الهجرة، الناشط في جمعية العمال المغاربة بفرنسا ATMF ، في هذا الحوار معه حول طبيعة هذه الاحتجاجات والسياق الذي تأتي فيه والأسباب التي أفرزتها وموقع وموقف قوى اليسار فيه وآفاقها المحتملة...



| تعرف فرنسا بالخصوص ودول أوربية أخرى احتجاجات اجتماعية متصاعدة، أطلق شرارتها التلاميذ والطلاب لتشمل لاحقا فئات اجتماعية ومنظمات شعبية أخرى. ما هي في نظركم أهم الأسباب المؤدية لهذا الوضع؟

| إن الحديث عن الاحتجاجات التي تعرفها بعض الدول الأوروبية لا يمكن تفسير تصاعد وتيرتها بعامل محدد أو بحدث عابر، بل يجب النظر إليها كنتيجة لتراكم العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تفاعلت فيما بينها، وانعكست بصورة خاصة على الفئات الهشة: الطلبة وذوي الدخل المحدود.

إن المتتبع للأحداث بفرنسا وفي بعض الدول الأوروبية (إسبانيا، والبرتغال، وإيطاليا...) يشخص جازمًا أن مطالب المحتجين بفرنسا، المتعلقة بالتعليم والقدرة الشرائية، تداخلت مع الخلافات حول السياسات الحكومية والثقة بالمؤسسات. بينما في إسبانيا والبرتغال، تبرز مطالب المحتجين المرتبطة بأزمة السكن، وارتفاع الإيجار، وصعوبة الاستقلال الاقتصادي للشباب، بالإضافة إلى مطالب تحسين الأجور والخدمات العامة. كما هو الشأن كذلك بإيطاليا وبلجيكا، حيث تنصب شعارات المحتجين على فرص الشغل، ومستوى الخدمات، والشعور بعدم الإنصات للشباب.

| كمتتبع للسياسة الفرنسية، يمكن القول إن الاحتجاجات مستمرة كل أسبوع، مع تنوع في منظميها وزخم الحضور والمشاركة فيها. لكن خلال شهر شتنبر 2026، وبعد انطلاق شرارة الاحتجاجات التلاميذية بـMontreuil، ثم بـSaint-Denis، قبل أن تمتد إلى بعض المدن الأخرى، ازدادت جماهيرية وتنوعًا. ترى، ما أسبابها؟

| عرفت القدرة الشرائية تراجعًا بيّنًا بفرنسا، وارتفعت تكاليف العيش خلال السنوات الأخيرة، لكن الأسباب العميقة تكمن في ارتفاع المديونية، التي بلغت، حسب أحدث البيانات الصادرة عن INSEE، حوالي 3595 مليار أورو؛ وفي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد؛ وأخيرًا، في أزمة الثقة بين المواطنين والمؤسسات.

| هل تمثل هذه الموجة من الاحتجاجات تعبيرا عن أزمة الديمقراطية التمثيلية، أم هي فقط ردود فعل عن سياسات واختيارات المؤسسات المنبثقة عنها ونتائجها؟

| لا يمكن فهم موجات الاحتجاج بفرنسا باعتبارها ردود أفعال ظرفية على قرارات حكومية لا شعبية، كما أنها لا تمثل دليلا قاطعًا على انهيار الديمقراطية التمثيلية؛ لكون الأمر يتعلق بتداخل مستويين من الأزمة، تتصدرهما أزمة السياسات العمومية ونتائجها الاجتماعية من جهة، وأزمة العلاقة بين المواطنين والمؤسسات التي يُفترض أن تمثلهم من جهة ثانية.

ومن هنا، يطرح السؤال الحقيقي: هل يحتج الفرنسيون على السياسات التي تنتهجها الديمقراطية التمثيلية، أم على الطريقة التي تُصنع بها هذه السياسات، وعلى قدرة المؤسسات المنتخبة على التعبير عن الإرادة الشعبية؟

| كيف تعاملت قوى اليسار الفرنسي والنقابات مع هذه الاحتجاجات التي يقودها شباب يبدو أن أغلبه غير منظم، وهل هذا قد يفرز تحولا في أشكال التعبئة والفعل السياسي والنقابي التقليدي؟

| يبدو أن السؤال يتجاوز قوى اليسار والنقابات الفرنسية إلى مسألة أعمق، وهي: هل نحن أمام حركة شبابية تفرض على اليسار والنقابات الالتحاق بها، بدلًا من أن تكون هي التي تبادر إلى تنظيمها وقيادتها؟

انطلقت الاحتجاجات التلاميذية بالضواحي الباريسية، وامتدت بعدها إلى الجامعات ومدن أخرى، قبل أن تلتحق بها النقابات ونشطاء من اليسار وفئات اجتماعية أخرى (السترات الصفراء).

لم يتخذ اليسار موقفًا واحدًا متجانسًا من هذه الاحتجاجات، ولكن يمكن حصر مواقفه في ثلاثة اتجاهات:

-1 اتجاه متضامن مع المطالب التربوية (نقص المدرسين، وتدهور البنية التحتية وظروف الدراسة... وغيرها)، لكنه انتقد المقاربة الأمنية في التعامل مع الاحتجاجات، وأساليب تعامل الشرطة مع المحتجين والموقوفين.

-2 اتجاه حاول ربط هذه الاحتجاجات ببرنامجه السياسي والاجتماعي (LFI-NPA)، ويعتبر أن الاحتجاجات ليست مجرد رفض لإجراءات حكومية محددة، بل تعبير عن تراكم الغضب بسبب التقشف، وتراجع الخدمات العمومية، وتدهور ظروف المعيشة.

-3 اتجاه آخر يتساءل حول قدرة الحركة على الاستمرار، واحتمال استغلالها من طرف تيارات سياسية منظمة. وقد أكد هذا التوجه أن المطالب الشبابية جذورها واقعية، وترتبط بالحياة اليومية للطلبة والتلاميذ على حد سواء.

وبالتوازي مع مواقف اليسار، كان موقف النقابات، الأكثر تواجدًا على الساحة الفرنسية من حيث العدد، مختلفًا بحسب توجهاتها وأولوياتها.

نجد CGT داعمة بقوة للاحتجاجات ومساندة للشباب، إذ ربطت هذه الاحتجاجات بمطالب الأجور والمعاشات والخدمات، وقررت خوض أول إضراب مساند للشباب يوم 6 أكتوبر 2026.

وفي الوقت الذي أقرت فيه CFDT بمشروعية الاحتجاجات وغضب التلاميذ، شددت بقوة على رفض العنف والتخريب، وعلى أهمية الحوار وضرورته، مع انتقادها الحاد كذلك للتدخلات الأمنية.

إن احتضان اليسار والنقابات لهذه الاحتجاجات الشبابية يؤثر جزئيًا على التعبئة والفعل السياسي التقليدي، ليس فقط من خلال نقل أساليب الاحتجاج من جيل إلى آخر، بل أيضًا من خلال إعادة تشكيل العلاقة بين الحركة الاجتماعية والأحزاب والنقابات. ومن معالم هذا التحول تعدد فضاءات الاحتجاج، والانتقال من القيادة التمثيلية إلى المشاركة المباشرة، وكذلك تقاطع النضالات بدلًا من الاقتصار على المطالب القطاعية.

| ما هي الانعكاسات المحتملة لهذه الاحتجاجات على ابناء المهاجرين خصوصا مع تصاعد أصوات اليمين العنصري، التي تحاول تحميلهم مسؤولية بعض أعمال الشغب بعد تحميلهم مسؤولية الأزمات؟

تتأثر الأسرة المهاجرة بهذه الاحتجاجات، سواء بالمشاركة فيها أو بالتضامن معها، خاصة من خلال الخطابات السياسية والإعلامية التي تواكبها وتحيط بها.

وانطلاقًا من هذا الوصف، يمكن القول إن أبناء المهاجرين يجدون أنفسهم بين الحق في الاحتجاج، باعتبارهم مواطنين فرنسيين، وخطر الوصم الإثني، كما عبّر عنه Erving Goffman، المرتبط بالعرق والدين.

وتتمثل هذه المخاطر في القلق الأسري الذي يصاحبه تخوف الآباء من تعرض الأبناء للعنف أو التوقيف أو الملاحقة القضائية؛ وانتقال هذا الوصم كذلك إلى الأسر، حيث يُفرض على الآباء تبرير سلوكات أبنائهم والدفاع عن انتمائهم إلى المجتمع الفرنسي. بالإضافة إلى ما سبق، تتراجع ثقة أبناء المهاجرين بالمؤسسات عندما يشعرون بأنهم يُعاملون بصورة مختلفة واستثنائية.

وأمام هذا الوضع الصعب للأسر، يتزايد حضور خطاب اليمين واليمين المتطرف، حيث يتجاوز تقييم مطالب المحتجين وشرعيتها إلى تحديد المسؤول عن الأزمة الاجتماعية، وتوجيه النقاش نحو الهجرة والهوية والأمن، من خلال تحميل المهاجرين مسؤولية بعض مظاهر الأزمة.

| ما هي في نظركم الآفاق والنتائج المحتملة لهذه المظاهرات، هل بإمكانها فرض تغيير في السياسات الأوربية سواء الاجتماعية أو في السياسة الخارجية والموقف من الحروب ومن القضية الفلسطينية...؟

| في تقديري، إن تزايد الاحتجاجات وزخمها بفرنسا واتساعها في أوروبا قد يفرضان بديلًا اقتصاديًا وسياسيًا للدفاع عن دولة الرفاه الاجتماعي، من خلال الزيادة في الاستثمار في التعليم والجامعات، والدفاع عن الحق في الشغل والسكن، والمطالبة بتوزيع أكثر عدالة للثروة والأعباء الضريبية.

وانطلاقًا من هذا البعد، ستنتقل الحركة، من الاحتجاج على نتائج السياسات النيوليبرالية إلى مساءلة الأسس الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها.

وباعتبار أن السياسات التي تؤثر على الشباب الفرنسي لا تصنع كلها بباريس، فإن نجاح الحركات الاجتماعية في التأثير على السياسات الفرنسية قد يفتح نقاشًا أوروبيًا حول الأولويات الاقتصادية والاجتماعية. لكن هذا التأثير يجب أن ينتقل إلى المؤسسات الأوروبية، مع ضرورة إيجاد فاعلين سياسيين ونقابيين من أجل بلورة هذه المطالب في شكل تشريعات وقرارات.

فلسطين المحتلة: قيادات الحركة الأسيرة تواجه خطر التصفية في زنازين العزل الانفرادي

قال نادي الأسير الفلسطيني إن إدارة سجون الاحتلال الإسرائيلي تواصل تصعيد استهدافها لقيادات الحركة الأسيرة المحتجزين في زنازين العزل الانفرادي، في سياق يتجاوز القمع والعقاب إلى تعريض حياتهم لخطر دائم، ولا سيما في سجني «مجدو» و«جانوت».

وتواجه قيادات الأسرى أساليب متعددة من التعذيب الجسدي والنفسي، وعمليات قمع ممنهجة، إلى جانب تهديدات علنية بقتلهم أطلقها وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف «إيتمار بن غفير».

وأوضح النادي أن معطيات وردت مؤخراً تفيد بأن الأسير القائد حسن سلامة تعرّض لإطلاق نار داخل زنزانته في 15 أيلول الماضي، وذلك استنادا إلى زيارة أجريت له أمس. ولم تتضح حتى الآن طبيعة الرصاص المستخدم ولا تفاصيل الحادثة، سوى أنها تزامنت مع اقتحام بن غفير زنزانته.

وقد حالت القيود المشددة المفروضة على الزيارة دون حصول المحامي على مزيد من المعلومات، ما يثير مخاوف جدية على مصير الأسير، ويستوجب الكشف الفوري عن ملابسات ما جرى وضمان سلامته الجسدية.

وأكد النادي أن تهديدات بن غفير العلنية لعدد من قيادات الحركة الأسيرة، التي بثّها في مقاطع مصوّرة، وكذلك المقاطع التي يتباهى فيها بتعذيب الأسرى، لا يمكن عدّها تصريحات معزولة أو سلوكاً فردياً، فهي جزء من منظومة متكاملة من القمع والتنكيل، تتداخل فيها التهديدات مع العزل الانفرادي والتعذيب والتضييق المستمر والحرمان من الحقوق الأساسية.

وشدد النادي على أن استهداف هذه القيادات تتجاوز دلالاته الأفراد أنفسهم، نظراً لمكانتها داخل الحركة الأسيرة، ولأن العزل أداة لفرض أقسى ظروف الاحتجاز، وتفكيك الروابط الجماعية، وإخضاع الأسرى لاستنزاف جسدي ونفسي متواصل.

وحمّل النادي سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الأسير حسن سلامة وسائر الأسرى، محذراً من أن استمرار هذه السياسات، مع تقييد الزيارات وغياب الرقابة المستقلة، يفتح الباب أمام مزيد من الانتهاكات، ويحرم الأسرى من الحد الأدنى من الحماية.

عن الأسير القائد حسن سلامة

وُلد الأسير القائد حسن سلامة في التاسع من آب/أغسطس عام 1971، في مدينة خان يونس. وانخرط في العمل النضالي في سن مبكرة، وتعرّض للاعتقال مرات عديدة خلال الانتفاضة الأولى، كان معظمها اعتقالات إدارية، كما أُصيب خلالها.

اعتُقل عام 1996 في مدينة الخليل، بعد مسيرة نضالية طويلة، وأُصيب برصاص الاحتلال أثناء اعتقاله، ثم نُقل إلى مستشفى إسرائيلي، حيث مكث فترة من الزمن. وخضع لاحقاً لتحقيق قاس استمر نحو أربعة أشهر، تخللته ممارسات تعذيب. وفي عام 1997، حكمت عليه سلطات الاحتلال بالسجن الفعلي 48 مؤبداً، ليكون من بين الأسرى أصحاب أعلى الأحكام بالسجن المؤبد، بعد الأسيرين القائدين عبد الله البرغوثي وإبراهيم حامد، وفق المعطيات الواردة.

وأمضى سلامة نحو 14 عاماً في العزل الانفرادي على مرحلتين، وانتهى عزله عقب الإضراب الذي خاضه الأسرى عام 2012. ومع بدء حرب الإبادة، أعادت سلطات الاحتلال عزله، إلى جانب عدد من قادة الحركة الأسيرة، ولا يزال معزولاً حتى اليوم.

وفي عام 2010، عقد قرانه على الأسيرة المحررة غفران زامل، إلا أن سلطات الاحتلال حرمتهما من الزيارة منذ ذلك الحين. أما عائلته، فلم تتمكن من زيارته طوال سنوات اعتقاله إلا مرتين، كما حُرم من وداع والدته وعدد من أفراد عائلته الذين فقدهم خلال سنوات الإبادة، في امتداد لحرمانه من أبسط حقوقه الإنسانية والعائلية.

عن نادي الاسير

السودان: إيقاف الحرب واجب الساعة

تدخل الحرب، بعد أكثر من ثلاث سنوات ونصف على اندلاعها، منعطفاً بالغ الخطورة مع تصاعد استخدام المسيّرات وتكنولوجيا القتل عن بُعد. ويكشف هذا التحول عن اتساع نطاق العمليات التي تهدد حياة المدنيين ومقومات بقائهم، وتحوّل البنية التحتية والخدمات الأساسية إلى ساحات للصراع، فيما يواجه الملايين النزوح والجوع والفقر وانهيار الخدمات.

وتكشف تطورات أكتوبر الجاري عن فداحة التصعيد؛ إذ أفادت تقارير أممية بمقتل ما لا يقل عن 306 أشخاص وإصابة مئات آخرين بهجمات المسيّرات خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من الشهر. وطالت الهجمات المنازل والأسواق والمستشفيات ومواقع النازحين ومنشآت الكهرباء والمياه في دارفور وكردفان وأبيي والنيل الأزرق والجزيرة والخرطوم وهيا ومناطق أخرى. كما أدى الهجوم على محطة المرخيات بأم درمان إلى انقطاع الكهرباء عن مناطق واسعة من العاصمة لأكثر من اثنتي عشرة ساعة، بما انعكس على المستشفيات والمخابز ومحطات المياه، وعرّض المرضى ومصادر حفظ الأدوية لمخاطر إضافية. وتؤكد هذه الوقائع أن آثار الحرب تتجاوز ميدان القتال إلى شروط الحياة ذاتها.

إن استهداف المدنيين والأعيان المدنية يثير مسؤولية قانونية تقتضي التحقق من طبيعة كل هجوم وأهدافه وآثاره، وتحديد المسؤولين عن إصدار الأوامر وتنفيذها. فالقانون الدولي الإنساني يلزم أطراف النزاع بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين، والتناسب في الهجمات، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية السكان والمنشآت المدنية. وقد ترقى الهجمات المتعمدة على المدنيين والأعيان المدنية، متى توافرت أركان الجريمة، إلى جرائم حرب تستوجب المساءلة الجنائية الفردية. ومن ثم، تقتضي حماية الضحايا توثيق الوقائع والأدلة، وإجراء تحقيقات مستقلة، وضمان محاسبة المسؤولين أمام جهات قضائية مختصة، بما يشمل المسؤولية القيادية حيث تنطبق شروطها القانونية، وإنهاء الإفلات من العقاب.

إن وقف الحرب يقتضي تحركاً سياسياً وجماهيرياً منظماً يتجاوز إدانة التصعيد إلى بناء قوة ضغط قادرة على التأثير. وتبدأ هذه المهمة بتشكيل لجان مناهضة للحرب في الأحياء ومواقع العمل والدراسة، وتنسيق جهودها مع لجان المقاومة والنقابات والتنظيمات النسوية والشبابية والمبادرات المدنية، لتوحيد المطالب وتنظيم حملات جماهيرية سلمية، وجمع الشهادات والأدلة بالتعاون مع الجهات الحقوقية المختصة، ومساندة المتضررين والنازحين، والضغط من أجل حماية المرافق الحيوية وتأمين وصول الإغاثة.

وعلى القوى المناهضة للحرب في الداخل والخارج توحيد خطابها ومبادراتها، وتوسيع التواصل مع المنظمات الحقوقية والأممية والنقابات والقوى الديمقراطية، للمطالبة بوقف الهجمات، والتحقيق في الانتهاكات، وملاحقة المسؤولين عنها وفق القانون، ودفع الأطراف نحو وقف شامل لإطلاق النار ومسار سياسي يفضي إلى الحكم المدني الديمقراطي.

إن بناء الجبهة الجماهيرية القاعدية، وتوحيد الفعل الشعبي السلمي، وتحويل التضامن إلى ضغط منظم، هي خطوات عملية لوقف الحرب، وحماية المواطنين، واسترداد الثورة، وفتح الطريق أمام الحرية والسلام والعدالة.

كلمة الميدان 4533: الخميس 29 أكتوبر 2026

حدث الأسبوع

السطو على الذاكرة: عندما يرتدي الجلاد بدلة البرلماني

حسن أوالحاج

إن التاريخ ليس مجرد سجل محايد للماضي، بل هو ساحة معركة حامية الوطيس تكتبها النخب المهيمنة. وحين يطفو على سطح النقاش العمومي في المغرب سجل الذاكرة السياسية، وتحديداً رموز «سنوات الجمر والرصاص» وفي مقدمتهم محمود عرشان، فإننا لا نكون أمام سجال أخلاقي عابر بين الجلاد والضحية، بل أمام محاولة مكشوفة لـ «السطو على التاريخ» وإعادة هندسة الهيمنة.

إن التوجه نحو تبييض الماضي وإعادة تسويق أدوات القمع السابقة في ثوب «رجالات الدولة» هو نمط صارخ من السطو الرمزي على تضحيات المعتقلين السياسيين واليساريين والحركات الشعبية. ومن منظور تحليلي هيكلي، تؤكد طبيعة الدولة أنها جهاز للعنف المنظم لحماية مصالح الطبقة السائدة. ومن هنا، فإن انتقال رموز الأجهزة الأمنية السابقة (كالكوميسير عرشان) إلى واجهة العمل الحزبي والبرلماني لا يمثل طفرة ديمقراطية، بل يجسد قدرة المنظومة الحاكمة على إعادة تدوير نخب السيطرة؛ فالتحول من البدلة الأمنية إلى الكرسي البرلماني هو امتداد عضوي لنفس المنظومة التي أدارت معتقلات سيئة الصيت مثل «درب مولاي الشريف».

تتجلى خطورة هذا السطو في محاولة مصادرة السردية التاريخية عبر قلب الحقائق وتقديم مهندسي التعذيب كحكماء، وفرض «عدالة انتقالية» شكلية تضمن للجلاد الإفلات من العقاب. غير أن التضحيات الجسيمة للمعتقلين السياسيين وأرشيفهم النضالي تظل السد المنيع والحصن المادي للذاكرة الوطنية في مواجهة آلات الطمس والتزييف.

إننا نؤكد أن التاريخ لا يُبنى بتلميع صور الجلادين، وأن العدالة الحقيقية لا تتحقق إلا برفض كل أشكال إعادة تدوير الاستبداد. ستظل جراح «درب مولاي الشريف» شواهد حية تذكّر بأن نضال الشعب من أجل الكرامة هو السبيل الوحيد لاستعادة التاريخ المسلوب.